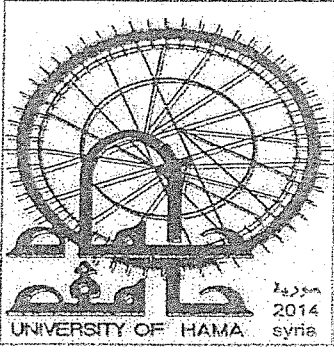




الجمهورية العربية السورية

جامعة حماة

السنة الثالثة - الفصل الثاني

كلية الاقتصاد

التسويق والتجارة الإلكترونية (التعليم المفتوح)

المجدوى الاقتصادية

الدكتور محمد جمال طقطق

1. The first part of the document is a title page. It contains the title of the document, the author's name, and the date of the document. The title is "The History of the United States of America". The author is "John Adams". The date is "1776".

2. The second part of the document is a table of contents. It lists the chapters of the document and the page numbers where they begin. The chapters are "The Declaration of Independence", "The Constitution", "The Bill of Rights", "The Federalist Papers", and "The End of the Document". The page numbers are 1, 2, 3, 4, and 5 respectively.

3. The third part of the document is the main body of the text. It contains the full text of the document, including the Declaration of Independence, the Constitution, the Bill of Rights, and the Federalist Papers. The text is written in a formal, legalistic style, and is organized into sections and paragraphs. The document is a historical record of the founding of the United States, and it is one of the most important documents in American history.

الوحدة الأولى

مفهوم دراسات الجدوى

الاقتصادية للمشروعات

1- مقدمة عامة:

يعد موضوع دراسات الجدوى وتقييم المشروعات أحد فروع الاقتصاد الإداري أو اقتصاديات الأعمال، وأصبحت في الوقت الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي. ومن أجل والمنهجية الفعالة للإدارة الاستراتيجية للمشروعات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية التي تمكن من رؤية وبفكر استراتيجي يؤدي إلى وضع القرارات الاستثمارية على ضوء عمر المشروع الافتراضي وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد من المخاطرة.

فالقرار الاستثماري الرشيد لا بد أن يحيط به دراسات توضح وجود سوق كافي لتصريف منتجاته/مخرجاته/ مع إمكانية تنمية هذا السوق إضافة إلى توافر المدخلات والقوى العاملة والبنية الأساسية اللازمة وخطوات التمويل الميسرة وفي الوقت المناسب والأهم من ذلك كله أن يكون المستثمر كمن يبحث عن إبرة في كومة قش ويحصل على ما يبحث عنه على العسوائية والمخاطرة.

فالنظرية الاقتصادية تنظر إلى الموارد الاقتصادية المتاحة للاستثمار والتصرف بالموارد نادرة نسبياً وبالتالي يمكن أن يكون لها استخدامات متعددة عند توظيفها لإنتاج السلع والخدمات واستخدامها للاستخدام الأمثل ومن ثم هناك دائماً مشكلة تخصيص واختيار البدائل المتاحة وبالتالي نشأت الحاجة إلى وجود علم لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات أو الاستثمارات يضع المنهجية العلمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة في ظل تلك الأوضاع. لذلك انبثقت وتولدت دراسات الجدوى Feasibility studies من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية هامة لدعم صناعة القرارات الاستثمارية في ظل درجة من المخاطرة وعدم التأكد.

1-2. نبذة تاريخية:

ترجع جذأة دراسات الجدوى إلى عام 1936، عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضان الذي يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان في حالة تفوق منافعها على تكاليفها، ويتم ذلك باستخدام ما يعرف بأسلوب تحليل التكلفة والمنفعة *cost- Benefit Analysis*، وقد تلى ذلك كتابات وأعمال عديدة لتحليل وتقييم المشروعات حاولت أن تضع المبادئ والقواعد الأساسية لتقييم المشروعات الاستثمارية، حيث ظهر لأول عمل متضمن تلك المبادئ لتحليل المنافع - التكاليف في كتاب "الممارسات المقترحة لتحليل الاقتصادي لمشروعات حوض النهر"، ذلك من لجنة فيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية والذي عرف باسم الكتاب الأخضر "Green Book" ومن أهم الأعمال التي صدرت في مجال تقييم المشروعات كمناهج تقييم:

1- منهج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

بدأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النظام في تقييم المشروعات بعد ظهور دليل المنظمة عام 1969، وأهم ما ورد فيه هو أن النمو الاقتصادي يجب أن ينفصل في تحليل وتقييم المشروعات ويعرف باسم دليل (Little et Mirrlees) (1969) ويتم هذا المنهج بإعطاء وزن كبير للدخل القومي، إذ أن القسم الكبير منه الذي يستثمر يذهب للاستثمار على أساس كل وحدة نقدية تدخر وتثمر وبهذا تحفز الاستثمار في نمو النمو الاقتصادي للمجتمع، ويعتمد هذا المنهج على الأسعار المحاسبية لتقييم المشروعات ويتم حساب قيمة كافة العوائد والتكاليف بوحدات من النقد الأجنبي، وقد تطور هذا المنهج من قبل نفس الأستاذين من 1974، كما صدر لهما كتاب 1982 بعنوان تقييم المشروعات والتخطيط في البلاد النامية.

2- منهج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO والذي صدر عام 1972

بعنوان "دليل اليونيدو لتقييم المشروعات *Unido Guideline for project Evaluation* كما صدر لتلك المنظمة دليل إعداد دراسات الجدوى الصناعية والذي طور عام 1991 في طبعة ثانية، ويتناول هذا المنهج تقييم المشروعات من ناحية مقدار فوائدها على رفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي على اعتبار أن هذا المقياس

هو أحد المقاييس المهمة لصعوبة مقدار مستوى صعوبة واستثمار شيء
المشاريع حسب هذا المنهج هو الاعتماد على القيمة الحالية الصافية وكذلك المفاضلة
بين المشاريع على هذا الأساس فتقبل المشاريع التي تحقق قيمة موجبة وترفض
المشاريع التي تعطي قيمة سالبة.

3- منهج البنك الدولي 1975 world Bank Guideline:

صدر له دليل عام 1984 بعنوان "التحليل الاقتصادي للمشروعات Economic Analysis of project" فاختيار المشاريع وفق هذا المنهج لا يتم على أساس أثر المشروع على توزيع الدخل، وإنما يتم على أساس قدرته على استعمال عناصر الإنتاج النادرة بكفاءة وخاصة ما يتعلق بعنصر رأس المال على اعتبار أنه العنصر النادر في الدول النامية، ويستطيع القول بأن الأسلوب الذي يتبعه البنك الدولي في تقييم المشروعات، يركز في الأساس على هدف الكفاءة دون غيره من الأهداف، إذ يتم تقييم قيمة الموارد سواء من منتجات المشروع أو كانت من المستلزمات المستعملة في المشروع طبقاً لتكلفة الفرصة البديلة وتحدد الأولوية للمشروعات طبقاً لمعدل العائد الداخلي لها هذا، وقد عدل البنك الدولي، من أسلوب تقييم المشروعات أخذاً بعين الاعتبار آثار المشروع على توزيع الدخل، وقد قدمت مقترحات لتطوير أسلوب البنك الدولي، ومنها المنهاج المقترح الذي أعدته لجنة الاعتبار ثلاث أهداف هي: الكفاءة - النمو - عدالة التوزيع، وذلك وفق خطوات أعدها لذلك اللجنة.

- (a) تحليل وتقييم هدف الكفاءة.
- (b) تعديل النتائج ثم يليها تحليل وتقييم آثار المشروع على الدخل.
- (c) إجراء تقييم توزيع الدخل، وعدالة التوزيع حيث تعطي أولوية مختلفة للعائد المشروع.

كما توجد عدة مناهج لتقييم المشروعات على المستوى القومي نذكر منها:

- 4- مناهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي على طريقة USAID وتضمن دليل تقييم وكالة التنمية الأمريكية، دليل الجدوى لوكالة التنمية الأمريكية ودليل التنمية السويسري.
- 5- مناهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي على طريقة CHERVEL.
- 6- مناهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي على طريقة IDCAS.

وينبغي - ا. ا. ا. على هذه خصائص مشتركة منها:

أ- الربط بين المنافع المباشرة وغير المباشرة للمشروع مع أخذ أثر المشروع على الاقتصاد القومي في الاعتبار بقياس الربحية الاقتصادية والاجتماعية للمشروع.

ب- تأخذ بعين الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة الموجبة والسالبة للمشروع المقترح على الاقتصاد القومي ككل إلى وحدات نقدية متجانسة مما يتطلب معه استخدام مجموعة من الأسعار عكس القيم الحقيقية لمكونات المشروع.

7- نهج المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتي أصدرت دليلها عام 1980 باسم دليل التقييم، تأسست صلة بين المشاريع الصناعية للدول العربية، ويتميز هذا الدليل بالواقعية والقابلية على التطبيق، وفق منهج عملي وبسيط قابل للتطبيق.

وبشكل مختصر القول إن كافة دراسات تقوم على فكرة أساسية ألا وهي أن القرار بقبول الفرصة الاستثمارية يترتب عليه آثار على المجتمع وعلى المستثمر لذلك فالقرار

الاستثماري الرشيد هو الذي يأخذ في الاعتبار دراسات عديدة حول ضمان السوق الكافي والبنية الأساسية ومواد الخام وغيرها، وغير ذلك من المستثمرات لتنفيذ

المشروع لا سيما مصادر التمويل الكافية والمناسبة، والتأكد من تحقيق العائد مناسب للمستثمر والمجتمع في آن واحد. والتالي يعمد تعريف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات:

- بأنها الدراسات التي تهدف إلى تقييم مدى إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة، بناء على معايير معينة للتقييم، وباستخدام البيانات المقدرة للمشروع طيلة الفترة التشغيلية المتوقعة.

- عبارة عن أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع معين، أو فكرة استثمارية أو قرار استراتيجي، قبل التنفيذ الفعلي وذلك على ضوء قدرة المشروع على تحقيق أهداف معينة للمستثمر.

- مجموعة الدراسات التي تبدأ بدراسة فكرة المشروع، وتنتهي بتقييم صلاحية المشروع مروراً بجدواه التسويقية - الفنية - المالية - البيئية - القانونية وذلك تحقيقاً لهدف اختيار المشروع من وجهة نظر المستثمر أو وجهة النظر القومية.

1-3. ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات:

تعددت التعريفات الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، وقد دارت كلها حول أن علم دراسات الجدوى الاقتصادية هو من أهم فروع الاقتصاد الإداري، الذي ينهل منابعه ويستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية إلى جانب علوم المحاسبة والإدارة وبحوث العمليات، بهدف ترشييد القرار الاستثماري، على ضوء ذلك يمكن أن تعرف

دراسة الجدوى الاقتصادية اليوم على أنها: دراسة علمية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات العلمية، التي تحمل على المعرفة الدقيقة لاحتياجات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة مسبقاً على أعلى عائد وحصة للمستثمر الخاص والاقتصاد القومي على مدى عصره الحضاري. وبناءً على ذلك يمكن أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في النقاط التالية:

- 1- إن دراسات الجدوى وتقييمها يجب أن تتناول من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة والمتوقعة والمنافع المباشرة وغير المباشرة وكذلك التدفقات النقدية الخارجة المباشرة وغير المباشرة على مدى العمر الافتراضي للمشروع، للوصول إلى صافي العائد على الاستثمارات ومقارنته بالمثل الآخر.
- 2- دراسات الجدوى هي منهجية علمية لاتتعلق بالقرارات الاستثمارية بل هي درجة من عدم التأكد والمخاطرة والنتيجة عن متغيرات داخلية وخارجية مختلفة.
- 3- دراسات الجدوى الاقتصادية هي نموذج محاكاة للمشروع يتم تصوره قبل التنفيذ بالتنفيذ لضمان الحفاظ على الموارد النادرة من الضياع.
- 4- دراسات الجدوى ضرورية لمختلف أنواع المشروعات خاصة كانت أم عامة.
- 5- دراسات الجدوى تسمح بتنظيم المشروعات ذات العوائد الصافية الموجبة والمقارنة بينهما لاختيار البديل الأمثل.
- 6- تساعد دراسات الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية للاستثمار النادرة منها.

7- تستخدم دراسات الجدوى الاقتصادية تحليلات الحساسية التي تعمل إلى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغير في مختلف المتغيرات الاقتصادية - السياسية - القانونية....

8- تعد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، الأساس التي تستند إليه مؤسسات التمويل والبنوك لتمويل المشروعات الاستثمارية والتي تعد من أهم الضمانات لاسترداد أموال المقترضة مثل مجموعة البنك الدولي.

9- تعد الأساس التي تستند إليه الهيئات والمؤسسات الحكومية لإعطاء الموافقات اللازمة للاستثمارات المختلفة.

10- تستخدم دراسات الجدوى على تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروعات الذي يعطي أكبر عائد بأقل التكاليف.

11- تساعد في الوصول إلى الهيكل الأمثل للتكاليف للمشروع.

12- تعد دراسات الجدوى أداة مهمة تساعد متخذ القرار على تحديد وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتواءم مع الظروف التي يمكن أن تواجه المشروع خلال فترة التنفيذ والتشغيل.

7-1 أهداف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات:

1-7-1 الأهداف الاقتصادية:

1- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممنوع تصويقه بفاعلية ويساهم في تحقيق حلول مناسبة لعوامل الإنتاج.

2- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيفات من قوى عاملة ورأس مال والأرض والإدارة.

3- تعظيم الربحية لأنها الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر.

4- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج.

5- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة المزيد من السلع والخدمات، وعرضها بالسوق لإشباع حاجات المواطنين.

6- تعميق التصنيع المحلي كالمخامات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محلياً.

- 7- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية.
- 8- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بصورة تسمح بتصحيح الاختلالات القائمة فيه.
- 9- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج.

الإنجاز.

1-7-2: الأهداف التكنولوجية:

- 1- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية، لتصبح أقدر على الوفاء لاحتياجات الدولة والأفراد.
- 2- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المتطورة.
- 3- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد في الدولة بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.
- 4- اختيار أفضل الأساليب الحديثة لاحتياجات التنمية الشاملة بالدولة.
- 1-3: الأهداف الاقتصادية:
- 1- تطوير هيكل القيم وأنماطها والتقاليد بشكل الذي يتوافق مع الاحتياجات التنموية.
- 2- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة.
- 3- المساعدة في القضاء على كل أشكال البطالة.
- 4- تحقيق العدالة في توزيع الثروة ونواتج تشغيل على أصناف الإنتاج.
- 5- تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

1-7-4: الأهداف السياسية:

- 1- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني اقتصادياً.
- 2- تغيير نمط وسلوكيات الأفراد وانتظامهم في منظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع.
- 3- تعزيز مختلف قدرات البلد لاسيما الاقتصادية والسياسية والمالية والأمنية.

1-8: العلاقة بين دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى القومية:

كما أشرنا سابقاً يمكن تصنيف دراسة الجدوى للمشروعات وفقاً للهدف من القيام بها إلى نوعين هما:

1- دراسة الجدوى الخاصة ← تهم رجال الأعمال.

2- دراسة الجدوى القومية ← تهم صانعي القرار على المستوى القومي.

ومن الناحية النظرية والتطبيقية يوجد اختلاف واضح بين طبيعة ونتائج دراسات الجدوى ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى الاعتبارات التالية:

1- اختلاف طبيعة الأهداف والمعايير التي يحتكم إليها في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والاختيار بينها.

فن وجهة نظر الربحية التجارية فإن معيار الاختيار بين الفرص الاستثمارية المتاحة، وتحقيق أقصى حجم من الأرباح الإضافية الموجبة، ويكون اهتمام متخذ القرار الاستثماري قياس مقدار المنافع الصافية التي يحققها المشروع المقترح على ملاكته ومموليه مع سبل الآثار الناتجة على المشروعات الأخرى والاقتصاد القومي. بينما نجد أن تحقق أقصى حجم من الربحية الاقتصادية والربحية القومية هو معيار الاختيار بين الفرص المتاحة من وجهة نظر القومية.

2- وجود اختلاف في أساليب التقييم المستخدمة في دراسة الجدوى للمشروعات من وجهة النظر القومية وتلك الأساليب من وجهة النظر الخاصة أي بمعنى آخر وجود اختلاف في مكونات عناصر التقييم ومن أهمها:

1- يتم معالجة الضرائب على أنها بند من بند المنافع الكلية وفتح الباب أمام ربحية القومية، في حين تخصم من المنفعة الكلية للفرص المتاحة من وجهة النظر الخاصة، وعلى العكس من ذلك تمثل الإعانة المقدمة من قبل الدولة لبعض المشروعات بنود من بنود المنفعة الكلية من وجهة نظر الربحية الخاصة، في حين تصبح بنوداً من بنود التكاليف من وجهة النظر القومية.

2- عند تقدير الربحية التجارية للفرص الاستثمارية المتاحة يتم الاعتماد على أسعار السوق الفعلية والمحتملة في الظروف الاقتصادية السائدة، وهذه الأسعار تعكس الضرائب المفروضة، والإعانات المقدمة من قبل الدولة، في حين يتم الاعتماد على أسعار معدلة تسمى أسعار محاسبية لتعكس ظروف الوفرة والقدرة النسبية لعوامل الإنتاج وذلك عند تقدير الربحية القومية.

1-9- تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات:

تتعدد تصنيفات الجدوى وفقاً لاختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله النظر إلى طبيعة دراسة الجدوى للمشروعات الاقتصادية وفيما يلي بعض هذه التصنيفات:

1- التصنيف الوظيفي:

يُعد هذا المعيار أساساً للتمييز بين دراسات الجدوى، وفقاً لاختلاف طبيعة ونوعية الدراسة، فهناك: دراسة جدوى فنية وهندسية، ودراسة جدوى تسويقية، ودراسة جدوى مالية... الخ.

2- التصنيف النوعي:

وفقاً لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها وما إذا كانت منفعة خاصة أم منفعة عامة، فالجدوى الخاصة تلك التي تهتم في تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر حلاكها، أو المستثمر الخاص بهدف تحقيق أو تعظيم الربح، أما إذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتحقيق أقصى ما يمكن على المستوى القومي فتسمى الجدوى القومية.

3- التصنيف التحليلي:

ذلك وفقاً لاختلاف درجة التفصيل وعمق تحليل المستخدم في الدراسة فهناك الجدوى المبدئية والجدوى التفصيلية.

1-10: مجالات التطبيق لدراسات الجدوى الاقتصادية

تتعدد المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى الاقتصادية ومن أهمها:

1- دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

يعتبر هذا المجال من أكثر المجالات التطبيقية انتشاراً وأهمية لما يحتاجه المشروع الجديد من دراسات وتحليل وتقديرات تقوم على منهجية علمية وأساليب دقيقة لاستيعاب ظروف عدم التأكد المرافقة لأي فرصة أو مشروع استثماري جديد ولمختلف المشروعات الصناعية - الزراعية والخدمية وغيرها وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة هذا وتختلف دراسات الجدوى من حيث الحجم والتكلفة والتخصص والخبرة من مشروع أو فرصة لأخرى.

2- دراسات الجدوى الاقتصادية في المشروعات القائمة:

تسمى هذه الدراسات بالتوسعية، أو التوسعات الاستثمارية لمشروع قائم ويعمل، ولكن لأسباب شتى يتم التوسع الاستثماري فيه من خلال إقامة مصنع تابع كمصانع الملابس، أو إضافة خط إنتاج جديد كمشروعات صناعة السيارات، أو إقامة فرع جديد لمصنع قائم في منطقة جغرافية جديدة كمشروعات البنوك، كما يمكن أن يكون التوسع من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم ك شراء آلات جديدة إضافية لمواجهة تزايد الطلب على منتجات المشروع.

3- دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:

تعتمد هذه الدراسات عندما يتعلق الأمر بإحلال أو استبدال آلة قديمة بألة جديدة بعد انتهاء عمرها الافتراضي للآلات القديمة، وهنا يكمن دور دراسات الجدوى الاقتصادية في بدائل الآلات المختلفة، وتقدير نفقات النقدية الداخلة والخارجة والعائد لكل بديل، وهكذا قرر يجب دراسة بدقة وعناية فائقة.

4- دراسات الجدوى الاقتصادية للتطوير والتحديث:

نتيجة للتطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة، ومع التغيرات المتلاحقة للنظام الاقتصادي العالمي وتزايد حدة المنافسة وتقلبات أسعار المستهلكين وتغير الشراكات إلى المزيد من البحث والتطوير والانتقال إلى المزيد من التطور التكنولوجي، حيث يتبلور هذه الاتجاه في ازدياد رغبة المستثمرين في الأخذ بنموذج الأعمال الجديد من أساليب التكنولوجيا المستحدثة لاستخدامها في العمليات الإنتاجية، وتكمّل دراسات الجدوى في إتجاه منهجية دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، من خلال وضع صيغة القرارات في المجالات المختلفة يخضع قرارهم لدراسات معمقة ودقيقة لما يتطلبه ذلك من تكاليف إضافية.

11-1: صعوبات دراسات الجدوى الاقتصادية:

من أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه دراسة الجدوى:

- 1- ازدياد مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى خلال العمر الافتراضي للمشروع مثل الأسعار والطلب وأسلوب الإنتاج كنتيجة لظاهرة العولمة والتحويلات في آليات السوق.

2- صعوبة تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لاسيما التكاليف نتيجة

لزيادة حجم المشروعات، وهذا يتطلب السعي إلى دراسة المتغيرات دراسة كمية تحليلية بالاستعانة بأساليب العلوم الدقيقة والكمية والرياضية.

3- عدم التوازن بين تكاليف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وحجم المشروع ورأس المال المخصص.

4- هناك بعض الصعوبات والمشاكل الكامنة في نقص الخبرات الفنية، ونقص البيانات والمعلومات وتضاربها، أو عدم وضوحها مما سيؤثر سلباً على دقة التقدير والتوقعات.

ومهما يكن من صعوبات ومشاكل تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية، فإن دراسات الجدوى يجب للإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة بالمشروع المقترح ومن أهمها:

- هل هناك سوق كافية لاستيعاب إنتاج المشروع بمعنى ما هي حصة المشروع المقترح في السوق التنافسية على مدى عمر المشروع الافتراضي؟
- ما مدى توافر عناصر الإنتاج اللازمة لإقامة المشروع المقترح وتشغيله؟

- هل تتوفر الموارد المالية اللازمة للمشروع بشكل جيد؟
- هل المشروع مربح اقتصادياً من وجهة النظر الخاصة؟
- هل المشروع اقتصادي من وجهة النظر الاقتصادية، وذلك من وجهة النظر الاجتماعية؟ بمعنى مدى مساهمة المشروع في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع من بطالة، وتضخم، وعجز في الميزان المدفوعات وعدم توازن توزيع الدخل... الخ؟

مركز العلوم والخدمات الجامعية

محاضرات - مخبريات - قسطنطينية

٠٩٦٦٢٧٨٧٥٧ - ٠٩٦١٨٧٩٢٩٧

محتوى

- تهدف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات إلى الاختبار بين الفرص الاستثمارية المتاحة على أساس مدى تحقيقها لأقصى حجم من الأرباح الصافية.
- يوجد عدد من المناهج العلمية التي تستخدم في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات منها:
 - * دليل منظمة التعاون الاقتصادي OECD
 - * دليل البنك الدولي
 - * دليل دراسات الجدوى الصناعية من خلال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
 - * دليل تحليل القومى للتكاليف والمنافع UNIDO
 - * دليل التحليل الاقتصادي الاجتماعى USAID
- لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات أهداف عدة اقتصادية - اجتماعية - تكنولوجية - بيئية....
- تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات العديد من الصعوبات والمشاكل وعلى مختلف الأصعدة والمجالات

مركز العلوم للخدمات الجامعية

محاضرات - مخبريات - غرضانية

٩٦٦٢٢٨٧٥٧ - ٩٦٦٢٢٨٧٥٧

الطراز العام لدراسة الجداول الاستثمارية للمشروعات

ماهية المشروع الاستثماري

المشروع الاستثماري يمثل مجموعة من العمليات والنشاطات التي يتم من خلالها تجهيز واستخدام اقدار من الموارد المتاحة لحقق طاعة انتاجية جديدة أو إعادة تأهيل طاعة انتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة مادية من استثمارها في المستقبل فلا يخفى من صفة مشروع الاستثماري للمشروع.

يقصد بتجهيز الموارد الاستثمارية: توفيرها على استقامتها البديلة بحيث تحقق أكبر عائد ممكن وأي تغيير في هذا التوزيع يؤدي إلى انخفاض العائد، وهذا التوزيع ليس ثابتاً وإنما يتغير تبعاً لظروف المجتمع الثالث، وهذا التوزيع ليس ثابتاً وإنما يتغير تبعاً لظروف المجتمع ويتم التجهيز الدائم للمورد الاستثماري عند انقضاء الفترة النظامية المحددة لهذا المورد من حيث استقامته وتساوي سعر المورد.

وتتم دراسة الجدول بصفة أساسية بتقسيم المشروعات الاستثمارية من حيث عبيدة، وهذا للتعبير عن مشروع في دراسات الجدول

المشروعات العائنة تلك التي ياتر ال تمثل صفات استثمارية جديدة أو تعديل في اعدادها أو دراسة فاعية مكانية مما يتبعها المختلفة العائنية والبيئية والتسويقية والمالية وغيرها وهناك في المهلة تقييم نتائج المشروع وإثارة لموقعه وترتيبها إلى نتائج وتحليل من أجل اتخاذ القرار النهائي المكتوب أما قبول المشروع أو رفضه أو تأجيله

ولكل مشروع مخطاته ومخرجاته بوليس بيئة استثمارية واجتماعية
يؤثر ويتأثر بكمية المتبركين الموجهة به (اقتصادية واجتماعية وسياسية)

وقانونية - (C)

ثا لمرحلة الدراسات الخاصة بتكوين قاعدة لمشاريع قدسية أو تكنولوجية مثابته
للمشروعات القائمة وقد تقاضى هذه المشروعات القائمة من بعض الصعوبات
التي تجعلها على ما دوة على حقيقة آراءه خاصة لمشروعات الطريق أو غير
ما دوة على المنافسة لذلك لابد من اعارة تأهيل المنشأة القائمة وتحسينها
لزيادة منافستها الى محاجة واستثمار عملها في السوق
عند عملية اعارة التأهيل بعدد المراحل
- المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل التقييم هيبة يتم تحديد المنشآت

والتاريخ التي تحتاج الى اعارة لتأهيل
- المرحلة الثانية : مرحلة التقييم وفيها يتم تحديد أماكن الضعف
مع المنافسة

- المرحلة الثالثة : مرحلة التقييم وفيها يتم ايجاد التقييم مالي واستراتيجي
لعملية اعارة لتأهيل ووضع الخطة لتنفيذ عملية التقييم

الطراز العام لدراسة الجداول الاستثمارية للشروعات

ماهية المردع الاستثماري

المردع الاستثماري يمثل مجموعة من البيانات والنشطة التي يتم من خلالها تجهيز واستخدام أحد جوانب من الموارد المتاحة بخلاف طرقة انتاجية جديدة أو إعادة تأهيل لمادة انتاجية قائمة أو توسيعها بزيادة الحصول على منفعة إضافية من تمثيلها من المستقبل فلا تعتبر من طبيعة نشاطها الاستثماري للشروع.

يقصد بتجهيز الموارد الاستثمارية: تعزيزها على استقامتها البديلة بحيث تحقق أكبر عائد ممكن وأي تغيير في هذا التعزيز يؤدي إلى انخفاض العائد ، وهذا التعزيز ليس ثابتاً وإنما يتغير تبعاً لظروف المجتمع ويتم التجهيز الدائم للمورد الاستثماري عند استنساخه الاستثمارية الحديثة لهذا المورد من جميع استقاماته وتساوي سر الموردين.

وتتضمن دراسة الجدول رصفه أساسية بتقييم المشروعات الاستثمارية من جوانب عديدة ، وهذا لا يقتصر على المردع في دراسات الجدول

المشروعات العائدة تحت إلم تلك التي ما تزال تمثل مقترحات استثمارية جديدة التي تطلب إعدادها دراسات ففاهة بكافة جوانبها المختلفة العائدية والبيئية والتسويقية والمالية وغيرها وهناك من الجدولة تقييم نتائج المشروع وإثارة لموقفه وترتيبها إلى نتائج وتكاليف من أجل اتخاذ القرار النهائي المنكب أما قبول المشروع أو رفضه أو تأجيله

وكل مشروع بفلاته ومخزانه بوليس بيئة اجتماعية واجتماعية
يؤثر ويتأثر بجماعة المتقربين المحيطة به (اجتماعية واجتماعية وسليمة)

ومما ندره - (ج)

ثا لمرحلة الكرامة انتشارها وتكون تابعة لمشاريع قديمة أو حديثة مشاركة
لمشروعات سابقة بعد توافر هذه الشروط الثلاثة من بين الصعوبات
التي تجعلها غير مادية على كل تحية آراءه خاصة لمشروعات الطرح أو غير
ماديه على المنافسة لذلك للبدء من اعادة تأهيل المنشأة القائمة وتحسينها
لزيادة منافستها الى محاجة واستثمار محله في السوق
وتتبع عملية اعادة التأهيل بعدد المراحل
- المرحلة الأولى: مرحلة تأهيل الشبكات حيث يتم تحديد المنشآت

و المشاريع التي تحتاج الى اعادة لتأهيل
و المشاريع التابعة مرحلة التجهيز و غيرها يتم تحديد أماكن العمل

مع المنشأة
- المرحلة الثالثة مرحلة التجهيز و غيرها يتم تحديد أماكن العمل
لمعالجة اعادة لتأهيل ووضع الخطة لتنفيذ عملية التجهيز

المصادر الرئيسية لشرعيات الاستثمارية المقترحة

- يمكن للمستثمر أن يتصرف على فكرة المشروع الاستثماري المراد

إقامته من خلال البحث والاستقصاء عن الشكك - المحيطة من المزايا

لـ قتيلا لا يقل المتاح من حيث فروع النجاة والاستثمارية والتجديد

ما هم هذه المصادر

أ- مصادر داخلية

من خلال المنشأ وأجزاء من خلال قسم البحث أو قسم الجودة

أو من قبل الإدارة العليا أو من قبل المبيعات والموظفين

والتي تكون معلومات أساسية في الخدمة التي ستباع فيها المنتجات

١ - طرق - طرق جديدة في الخدمة التي ستباع فيها المنتجات

٢ - التسويق المكننة

٣ - السلع البديلة والمناخ وتقليل التكلفة والقيمة فيها

٤ - مدى رضا العملاء عن الخدمة المقدمة لمواضعهم ومقتضى حاجتهم

٥ - طرق عرض الخدمة - التغليف - الشكل - ...

٦ - طرق الإعلان عن الخدمة المقدمة والسلع البديلة

٧ - طرق المبيعات والمعلومات التشغيلية عن المنتج

ب - مصادر خارجية

وهي التي تأتي من خارج المنشأة

١ - مقتضى ما يتقدم من اقتراحات الشركات والمؤسسات

٢ - جهات العمل ومقتضى حاجتهم

٣ - المصارف الحكومية في التمويل في تنفيذ المشروعات القائمة والتأهيل

٤ - المنافع المتحصلة من الخدمة (المستثمرين) - البيئة المحلية

٥ - الملائمة الزمنية للمستثمر نفسه

٦ - الملائمة على التدبيرات والبراسات التي تنشأها المصارف والجامعات المتخصصة

- دورة حياة المشروع الاستثماري

مقبل ثلاث مراحل

- المرحلة الأولى (مرحلة ما قبل التنفيذ) (أدما قبل الاستثمار)

تشمل

- ١- التعرف على فرص الاستثمار المتاحة
- ٢- دراسة الجدوى المبدئية
- ٣- دراسة الجدوى التجارية
- ٤- تقييم المشروع وقدرته على الصلابة

- المرحلة الثانية (مرحلة تنفيذ المشروع)

تشمل

- ١- تصميم المشروع
 - ٢- التفاوض والتمويل
 - ٣- انشاء المشروع وتنفيذه
 - ٤- تجارب التشغيل
- ### - المرحلة الثالثة (مرحلة تقييم المشروع)

تشمل

- ١- البدء بالاستثمار
- ٢- التقييم

٣- البيع

وهذه المراحل الثلاث متداخلة وتتبع بعضها البعض

- متطلبات دراسة الجبر والهندسة

هذه المتطلبات هي المتطلبات الواجب توفرها في المجتمع للقيام بـ
البحوث الهندسية

- توفر البيانات والعلوم ذات الصلة الوثيقة بالهدف الرئيسي
المستهدف من مثل مستلزمات الإنتاج وموادها - اسرار مفاتيح
مخرجات الإنتاج - التكلفة والبيانات المتعلقة استهلاك
والعوامل لها - البيانات

١- توفير الجهد المقدر على معالجة البيانات والعلوم

٢- الامام فريضة العمل القائم على دراسة الجبر بالهندسة من التجهيزات المختلفة

٣- المعرفة الكاملة بجوانب المخرجات المساهمة والناشئة على

٤- المعرفة الكاملة بالبيئة الهندسية والآلية على المستويين المحلي

٥- المعرفة الكاملة بالبيئة الهندسية والآلية على المستويين المحلي

٦- المعرفة الكاملة بالبيئة الهندسية والآلية على المستويين المحلي

٧- المعرفة الكاملة بالبيئة الهندسية والآلية على المستويين المحلي

٨- المعرفة الكاملة بالبيئة الهندسية والآلية على المستويين المحلي

٩- المعرفة الكاملة بالبيئة الهندسية والآلية على المستويين المحلي

١٠- المعرفة الكاملة بالبيئة الهندسية والآلية على المستويين المحلي

دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات

أهداف دراسة الجدوى البيئية
وتهدف الدراسة التحليلية والشاملة للمشروع البيئي للمشروع
الاستثمارية المقترح وتبين تلك الوثائق من حيث الأهداف والمناخ الناجمة
عن الاستثمار وتأثيرها على المجتمع
لكل مشروع استثماري تحليلية المخلفات السامة والتي تحدث في زمني وتنتج
في منطقتها وهذه المخلفات يجب معالجتها بطريقة سليمة بالنظر
في مخاطر ضارتي على المشروع وتوزيع قسم من الانبعاثات على المقربين
اضمانا لئلا تلحق الضرر بالبيئة الخارجية أما إيجابية على المجتمع يجب دعم ذلك المشروع
طوبيا من خلال تقديم المساعدات لتلك المشاريع ويمكن أن تضاف مثالا
في ذلك مشروعاً كبراً كإقامة المرفق في منطقة ما والتي تعد بالنفع على المجتمع.

- ### أهمية دراسة الجدوى البيئية
- يمكن أن تبين دراسة الجدوى البيئية المسبب من النظم أهمها:
- 1- معرفة الأضرار البيئية الناجمة عن المشروع الاستثماري
 - 2- يمكن لدراسة الجدوى أن تبين مدى إمكانية تنفيذ المشروع البيئي المتوقعة
 - 3- يمكن تحديد الجدوى الاستثمارية من حيث الأمان والاستثمار
 - 4- تحديد التأثير البيئي الكمي والكمي والبيئي من سائر أن تتفهم من جهة
 - 5- تحديد الإجراءات والخطط التي من شأنها أن تتفهم من جهة
 - 6- تحديد الآثار الضارة
 - 7- تحديد الآثار البيئية الناجمة المتولدة عن المشروع

مراحل تقييم الشرع البيئي

تختلف الأساليب البيئية للشرع حسب طبيعته وهدفه وأسلوب عمله وتطوره ودورة حياته ، وعليه يمكن تقسيم الشرع البيئي إلى ثلاث مراحل .
المرحلة الأولى من هذه المرحلة يتم تقييم الشرع البيئي مبدئياً بالاعتماد على مبادئ العدالة البيئية التي تتأثر بالشرع أو بالاعتماد على المبادئ
مبادئ موجهة لضمان النظر في جميع العوامل البيئية المتعلقة بالشرع .
المرحلة الثانية ومن خلالها يتم تحديد الآثار البيئية الناجمة عن الشرع وتقييمها وذلك بالاعتماد على واقع الشرع وبشكل متباين ومراجعة
بمبادئ البيئية بشكل متتالي ودقيق .

المرحلة الثالثة ومنها يتم اعتماد تقرير عن الشرع البيئي للشرع .
وبالتالي انعكاسية اتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب .

- آليات تقييم الشرع البيئي

- هناك حالتان أساسيتان متباعدتان لتقييم الشرع البيئي ويجب أن تتوفر
الوسائل المتعددة ما يلي :
أ - تحديد مكانة الشرع البيئي ذات الصلة بالشرع الاستراتيجي
ب - تحديد مجالات السبب والنتيجة بين الشرع والعوامل والاعتماد البيئي
ج - تحديد مبادئ التقييم الملائمة للشرع البيئي والاعتماد البيئي
د - يجب أن تتوفر في الوسائل المتعددة مرحلة التقييم المتكامل

Handwritten text, mostly illegible due to extreme fading and noise. The text appears to be organized into several paragraphs within a rectangular border.

دراسة الجدوى الاقتصادية
مسألة المردود
دراسة الجدوى الاقتصادية
دراسة الجدوى الاقتصادية

تأثيراً

تهدف دراسة الجدوى الاقتصادية إلى التعرف على الجوانب المختلفة
من السلع المادية، يتبعها المشرع، ويتبعه حجم المبيعات الممكن
حسبها مالياً ومقبلاً، وذلك من أجل التوفيقية

الناسبة
وتعد داهية دراسة الجدوى الاقتصادية إلى ما يلي
1- يتحقق نجاح المشروع واستمراره بنجاح على قدرته
على تحقيق أرباحه.

2- زيادة الاهتمام بالشأن التوحيدي ودوره في نجاح المشروع.

3- استبان حجم المشروع وزيادة التكاليف والوقت والجهد
وزيادة حصة المالك من عملية التوزيع.

4- يعتمد نجاح المشروع على العلاقة الوثيقة بين الدراسة التمهيدية
والمالية والتجارية والكمية
5- دهمال البياضات التوزيعية يؤدي إلى انخفاض ربحية المشروع.

عناصر دراسة الحكم الدستوري

- ١ - دراسة العوامل المحددة للحكم على السلطة وعرضها
- ٢ - تحديد البيانات والمعلومات المتعلقة بالحكم المطبوع لدراسة المراحل التي تم صياغتها.
- ٣ - تحديد مصادره جميع البيانات والمعلومات
- ٤ - تحليل البيانات والمعلومات السابقة لتفسير الحكم على اعتبارات الشرع وتحديد معالم السياسة الدستورية

دراسة الحكم والفرز

أولاً العوامل المحددة للحكم على السلطة التي يتجلى فيها الشرع
ينبغي تأنق الحكم على أن الحكم المطبوع من سلطة معينة
تتبعها الرضا والرضا مما لا يخفى ثم ياتي الشرع مع الضمان
تجاء في العوامل الأخرى
لذلك ان الحكم على السلطة مع أهمية له الفاعل الرضا الشرع
من الحكم المطبوع من نتائج الشرع الذي يعقبه عواملها
الرضا والرضا تأثر على الحكم المطبوع وتختلف هذه العوامل
وما شيعها من سلطة لا تفر من الحكم على السلطة يختلف من منطقتهم
لذلك فإن الحكم المطبوع هو الحكم المطبوع

آ هم العوامل المؤثرة في الطلب على السلعة

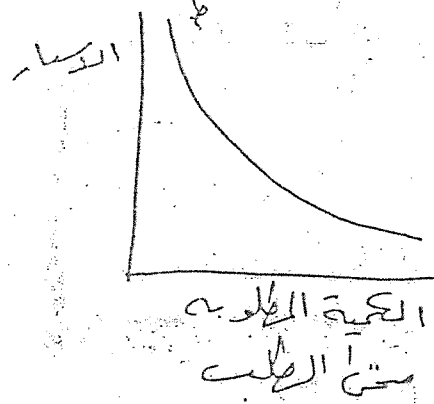
- ثمن السلعة

الثنى عبارة عن متغير يعبّر عن فلاله عن ثمن سلعة أخرى

من البارد لقمع السلع والكما تطلق ضرراً
والمللقة بين الكمية المطلوبة والضرر هي علاقة عكسية بشكل

عام فإذا انخفض سعر السلعة ارتفعت الكمية المطلوبة من سلعة واحدة

صحيح والمثلث كذلك يكون متغير الطلب جازماً من التغير في السعر



ومن البارد الر الثمن على التوالى
وهنا نثبت أن الكمية المطلوبة ثابتة للسعر

وليس العكس أي أن السعر متغير مستقل

والكمية المطلوبة متغير تابع

وتنص العلاقة العكسية بين الزدياد

لكمية المطلوبة وانخفاض سعر سلعة واحدة إلى

انخفاض السعر يحدث متغيرين هذه لم يكونا متغيرين على شرا

السلعة

- انخفاض السعر يمكن من شراء كمية أكبر من السلعة بخصم القدر من القدر

ويعتبر هناك بعض الحالات التي لا يتغير عليها قانون الطلب

- استثمارات قانون الطلب

السلع الرديئة أو السلع غيبي (Giffen)

وهي السلع التي تحتل نسبة كبيرة من دخل المستهلك كما الخبز

أو السلع التي يتركها القرار ثابته ثابته سعر السلعة تزداد

نقطة واحدة لم يحسنه التي لا تسير بالجهول على السلع الشائعة
بحالهم عين دار طلبهم على السلع الرومية وهذا ظاهر باصحاب
لهذا المختار

١ - حالة السلع الظاهرة من دار الطلب عليها من قبل هذه الطوائف
صلاً بالظاهر وبين أن نفسه من عبدة

٢ - السلع التي لم يستلكن أن ارتفاع سرها دليل على أنها مخفية

٣ - السلع التي يرفع سرها ويتجر المستلكن بأن أسرارها متروكة
مرة أخرى

برودة الطلب السريع

لأن الطلب الذي يلزم على العجوة المطلوبة من سلة ما نتجته للتبدل
من سرها يتلف من سلة لا هذا ما نناك بهن السلع التي يجب سرها
بعد طهنة وتجه تضيي كبر في العجوة المطلوبة فصاراً فزماً في العجوة
ومن أجل الظاهر المدة بين تضيي العجوة المطلوبة نتيجة للتغير من
سرهما استخدم مفهوم البرودة السريعة للطلب

وبين برودة الطلب السريع من استجابة العجوة المطلوبة من
السلة للتغيرات نتيجة للتغيرات التي تلزم على سرها
وتحقيق برودة الطلب السريع - التضيي السري في العجوة المطلوبة
التضيي السري في السر

$$m \cdot s \cdot p = \frac{L_1}{s \cdot s_1} = \frac{L_2 \cdot L_1}{s \cdot s_1 \cdot L_1} = \frac{L_2}{s \cdot s_1}$$

$$= \frac{L_2}{s \cdot s_1} \cdot \frac{s_1}{s_1} = \frac{L_2 \cdot s_1}{s \cdot s_1^2}$$

م س ل : مرونة سعر الطلب

ل : العمية الملائمة قبل تغير السعر

ل : العمية الملائمة بعد تغير السعر

س : سعر السلعة الذي كان قبل التغير

س : سعر السلعة بعد التغير

ΔL : التغير في العمية الملائمة

ΔS : التغير في السعر

وتتكون عادة مرونة سعر الطلب مبالغ نتيجة للملائمة العكسية

بين العمية الملائمة والسعر

و تأخذ مرونة سعر الطلب حالات استثنائية هي

١ - الطلب المرن وفيه تكون مرونة الطلب أكبر من الواحد الصحيح

و تأخذ من مالا نهاية $m \cdot s \cdot p < -1$

٢ - الطلب متجانس المرونة وفيه تكون مرونة الطلب مبالغ

للواحد $m \cdot s \cdot p = -1$

٣ - الطلب غير مرن وفيه تكون مرونة سعر الطلب أقل من الواحد

الصحيح وأتبر من الصفر $m \cdot s \cdot p > -1$

إضافة للمرونة الطلب المادية للاستجابة والطلب عديم المرونة

لدراسة المراجعة على مودة الطلبة السرم

١- متى وجد الطلبة البديلة وتحت ياتج نفس الحاجة للمعركة فكلما
مزارع السلع البديلة وكانت اقرب لعمال اشياء نفس الحاجة
مما كان الطلبة على السلعة التي تبيع منها مرة
ربما فيها - يكون الطلبة على سلعة ما مرة من حال تبيع البديل
ويكون عن مرت كلما قلت البائس

٢- متى ضرورة السلعة للمعركة فكلما كانت السلعة موطنة
مما كان الطلبة عليها عن مرت كلما تفرح سرحا أو انخاضه للبيتر
من الكمية المطلوبة منها بحد كبير
أما إذا كانت السلعة عن موطنة نيا كان الطلبة عليها يكون مرة
على العمل العالي

٣- متى رخص السلعة من ذلك المعركة فكلما كانت سرحا
كثيراً بالسنة لذلك المعركة مما كان الطلبة عليها مرة ،

أما ~~بعض~~ إذا كانت موطنة - ما يفتت على السلعة فكلما بالسنة
لذلك المعركة مما كان الطلبة عليها عن مرت

٤- صغر ذلك المعركة فكلما مما كان ذلك مرتناً كان الطلبة
على السلع عن مرت ، أما أصحاب الدفول المرتفعة ، أما أصحاب
الدفول المنخفضة يكون الطلبة لديهم مرة

مثال ١:
 بفرض ان القيمة المضافة من مادة العنبر ١٠٠٠٠ قمر عند البيع
 ١٠٠٠٠ ليرة للبرازيل ما مقدار القيمة المضافة الى ٢٠٠٠٠ قمر

عند البيع ٧٥٠ ليرة للبرازيل
 هناك مرونه الطلب السرية دفتر التمايز
التغير النسبي في القيمة المضافة
 الملة مرونه الطلب = التغير النسبي في السعر

$$E_s = \frac{\text{التغير النسبي في السعر}}{\text{التغير النسبي في القيمة المضافة}}$$

$$\frac{10000}{10000} \times \frac{10000}{20000} = \frac{10000}{10000} \times \frac{10000 - 7500}{10000 - 7500}$$

$$E_s = \frac{10000 - 7500}{20000 - 10000} = \frac{2500}{10000} = 0.25$$

أي ان الطلب مرنة
 والبيضاء الباله تدل على وجود علاقة عكسية
 بين السعر والكمية المضافة ما اذا انخفضت السرية ١٪
 انزداد في القيمة المضافة نسبة ٠.٢٥٪

شال

تبلغ القيمة المطلوبة من مادة الرز ١٠٠٠ طن عند السر ٣ وصدته نقدية

للكيلو العام ما يادل ١١ رتق السرا ل ٣ وصدته نقدية للكز

وكمائة مائة الطلبي تاريخي - ان المطلوب

صا به القيمة المطلوبة عند السرا الجديد

م س ط = التبرالسي في القيمة المطلوبة

التبرالسي في السر

الجزء = ١٠٠٠ طن

١ - التبرالسي في القيمة المطلوبة

التبرالسي في السر

١ - التبرالسي في القيمة المطلوبة

س س ط
١٥

س ١ : ٢ وصدته نقدية

س ٢ : ٣ وصدته نقدية

س ٣ : ٥ وصدته نقدية

م س ط = ١

١ - التبرالسي في القيمة المطلوبة

٥
٣

التبرالسي في القيمة المطلوبة = $\frac{5}{3} = 1.6667$ طن

التبرالسي في القيمة المطلوبة = ١٠٠٠ $\times$ ١.٦٦٦٦ = ١٦٦٦.٦ طن

القيمة المطلوبة الجديدة = ١٠٠٠ - ١.٦٦٦.٦ = ٨٣٣.٤ طن

التبرالسي : الطلب كمائة المربنة ونتيجة للملازمة القيمة

في السر والقيمة المطلوبة منذ ما ارتفع السر ٣.٠ إلى

٢ وصدته نقدية انخفضت القيمة المطلوبة بنسبة السبه

من ١٠٠٠ طن إلى ٨٣٣.٤ طن بنسبة ١٦.٦

السؤال الثامن المصنف من الطلب

بيان الحكمة المطلوبة لدخول شرط في الشرطيات تأخرها عن غيرها من
مادة أهم هذه العوامل مستحضرها بمصالح (تجارب العامل المطلوب)

١ - دخل المسترسلين وقوة رغبة

يتم ذلك المسترسلين في الحكمة المطلوبة فإذا ارادوا دخول المسترسلين مع
تجارب السؤال الثامن، فإن الحكمة المطلوبة ستؤدي إلى ما نالوه من طروقة جعل
عام بين الحكمة المطلوبة والطلب، الذي في حالة الرداء والدخل وتباعد الحكم العامل
الذي يمكن المسترسلين من شراء المصلحة السليمة من الحكمة في حال
مخالفة الدخل مع بعض الاستحقاق ما في التي لا داعي لها مستحقا للدخل
يمكن قياس المصلحة بين الحكمة المطلوبة ودخل المسترسلين من خلال
مرددة دخل الطلب، حيث إن الحكمة المطلوبة قد تزداد بنسبة شبه اندفاع
الدخل أو ما ملأ أو أكبر ذلك حيث يولد حالة رغبة لرؤية دخل
الطلب

عندما يكون عامل المرددة أكبر من الواحد نقول إن الطلب مرتب اتجاه الدخل
مرددة دخل الطلب < ١

عندما يكون مرددة دخل الطلب أقل من الواحد وأكبر من الصفر نقول إن الطلب
متكامل المرددة تجاه الدخل مرددة دخل الطلب < ١ > ٠
الطلب متكامل المرددة عندما يكون التغير النسبي في الحكمة المطلوبة يساوي
التغير النسبي في الدخل أي مرددة دخل الطلب = ١

نسبة مرونة دخل الطلب = $\frac{\text{التغير النسبي في العينة المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$

$$\begin{aligned}
 \text{مرونة} &= \frac{\frac{\Delta E}{E}}{\frac{\Delta I}{I}} = \frac{\Delta E}{E} \times \frac{I}{\Delta I} = \frac{\Delta E}{\Delta I} \times \frac{I}{E} \\
 &= \frac{\frac{1}{10}}{\frac{1}{10}} \times \frac{10}{10} = 1
 \end{aligned}$$

مرونة دخل الطلب : مرونة دخل الطلب
 العينة المطلوبة قبل تغير الدخل
 العينة المطلوبة بعد تغير الدخل

م : الدخل القديم
 م : الدخل الجديد

Δ : التغير في العينة المطلوبة
 Δ : التغير في الدخل

- موجب أم سالب :
 - إذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل موجبة فإن زيادة الطلب على السلعة تكون طيلة ما نتابعه النهاية المتجهة لزيادة الطلب على السلعة ، بناءً على زيادة
 - أما إذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل سلبية ، فإن زيادة الطلب المتجهة لزيادة السلعة تكون في حالة توسع .

مثال

بفرض أن القيمة المطلوبة من السنة ٤ كج لكل شهر سنوياً عند الدخل ٨٠٠ وحدة نقدية ثابته ارتفع الدخل إلى ١٠٠٠ وحدة نقدية تزداد القيمة المطلوبة الزائدة كج للشهر سنوياً: المطلوب

أصب مرونه دخل الطلب ومرونة القيمة

$$\frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\frac{100 - 80}{80}}{\frac{1 - 2}{2}} = \frac{20}{-1} = -20$$

$$\frac{\Delta Q}{Q} \times \frac{P}{\Delta P} = 0.2$$

$$\frac{100 - 80}{80} \times \frac{2}{1 - 2} = 0.2$$

$$0.2 = \frac{100 - 80}{80} \times \frac{2}{1 - 2} = 0.2$$

التفسير
البيانات الوصفية لمرونه دخل الطلب تشير إلى المرونة السعرية بين
الدخل والقيمة المطلوبة المطلوبة
وساطة المرونه يشار إلى أن مرونه ذلك لمزاداً زاد الدخل بشئ
١/ ثبات القيمة المطلوبة تزداد بقيمة ٢٪

٢- حجم السكان

زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب من جهة ثباته متحركاً والدخل الفردي والعاملين ، إلى أنه زيادة عدد السكان ومنه تؤثر المقدرة الشرائية لقرار المزدحم السلع فزيادة الطلب على السلع يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع البديلة من خلال زيادة السكان فيطلب توفر البندرة على الشراء.

٣- أسعار السلع البديلة

تتأثر أسعار السلع البديلة بتغير في القيمة المضافة من السلعة البديلة منها يجب التفرقة بين السلع البديلة (هذه هي بديلة للمنافسة) أو بديلة (أسعار السلع البديلة والمناصفة) هناك بعض السلع التي يمكن أن تتبع نفس الحافة مع سلع البندرة مثل اللحم والفردج ، الزيت ، دوا الشئ ، زيت الذرة ، مما يتفاح أسعار السلع البديلة هي ثبات أسعار السلعة الأساسية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة البديلة والممكن صرح التبعة : العلاقة طردية بين أسعار السلع البديلة والطلب على السلعة البديلة

ب- السلع المكملة

وهي السلع التي تستخدم مع بعضها البعض مثل السكر والشاي ، ما يتفاح أسعار السلع المكملة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع البديلة التبعة : العلاقة عكسية بين أسعار السلع المكملة والطلب على السلعة البديلة

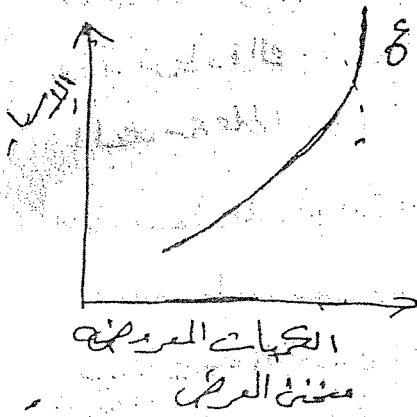
٤- أدوات المستهلكين

تتغير أدوات المستهلكين يؤدي إلى زيادة الطلب أو تخفضه على سلع أخرى . أمثلة : أدوات المستهلك مثل : خبيرة لسلعة - أدوات وأجهزة التبريد والشراب - أدوات الترفيه العصرية ومكنات -

العرض

يُحدد بالعرض العرضية التي يكون المنتج على استهلاكها عند سعر مختلف من شرائح ثبات العامل الآخر.

عرض منسقة ما يتناسب طردياً مع سعرها مع ثبات العوامل الأخرى المكونة في العرض التي تتغير عن غيرها.



وهنا ما يسمى بتأثير العرض

يمكن تمثيل العلاقة بين الكمية المروضة

والسعر بالمخطط التالي كما اعتبار الكمية المروضة

متغير تابع والسعر متغير مستقل

بمخطط العرض نتيجة من أسئلة والا لا العمل

يسمى السعر إلى اليمين دليل على العلاقة

الطردية بين الكمية المروضة والسعر

لأنه كلما تغيرت الكمية المروضة طردياً مع الكمية المطلوبة والسعر

لذا فمن السهل أن نرى //

رأى أن ارتفاع أو انخفاض السعر يؤدي دائماً إلى زيادة الكمية المروضة من السلعة

أو انخفاضها بنفس نسبة ارتفاع أو انخفاض السعر

والعلاقة بين الكمية التي تتغير ودرجة استجابة الكمية المطلوبة نتيجة للتغير

السعرية تسمى مرونة العرض ويمكن

مرونة العرض = $\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المروضة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$

يتمتع المقيم في بلد ما بدرجة المزدحم من الحالة الصحية
 ١- عرض مرتد وفيه يكون التطعيم في العينة المروضة أكبر من التطعيم
 السلي في السرا أي درجة المروضة أكبر من الواحد
 مروضة العرض < ١

٢- عرض متكاثر المروضة وفيه يكون التطعيم السلي في العينة المروضة
 تساوي إلى التطعيم السلي في السرا أي درجة المروضة تساوي الواحد
 مروضة العرض = ١

٣- عرض غير متكاثر وفيه يكون التطعيم السلي في العينة المروضة أصغر من
 التطعيم السلي في السرا ، ودرجة المروضة أقل من الواحد
 مروضة العرض > ١

إضافة لحالات المزدحم غير المروضة كما والعرض اللانطا في المروضة ،
 ومن المرفق بكل عام أن مروضة العرض تكون مقيمة نتيجة للملحمة الطولية
 بين السرا والعينة المروضة
 مثال: بفرج أ ب مرسلة ما كان ٥٠٠ وحدة لقوية والعينة ما كان ٤٠٠٠ وحدة
 وعندما ارتفع مرها إلى ٣٠٠ وحدة لقوية ارتفع المر إلى ١٠٠٠ وحدة
 الملاحظة: أصب مروضة العرض من النتيجة
 التطعيم السلي في العينة المروضة

مروضة العرض = $\frac{\text{التطعيم السلي في السرا}}{\text{التطعيم السلي في العينة المروضة}}$

الحل
 مرض التيم: عم = ٤٠٠٠ وحدة
 مرض الجيب: عم = ١٠٠٠ وحدة
 أخت عم - عم = ٤٠٠٠ وحدة
 ٥٠٠ : ٤٠٠٠ وحدة لقوية
 ٥ : ٤٠ وحدة لقوية
 ٥ : ١٠٠ وحدة لقوية
 ٥ : ١٠٠٠ وحدة لقوية

$$\frac{٤٠٠٠}{٤٠٠} = ١٠$$

$$\frac{١٠٠٠}{١٠٠} = ١٠$$

$$\frac{١٠٠}{١٠} = ١٠$$

$$\frac{١٠}{١} = ١٠$$

أي أن العرض متكاثر المروضة ، فإذا زاد عدد السرا
 نسبة ١/١ إذا زاد في العينة المروضة بنسبة ١/١

العوامل المؤثرة في عرض السلعة

أهم هذه العوامل

١- تكلفة الإنتاج

وهي من أهم العوامل المؤثرة في عرض السلعة لأنها تؤدي إلى زيادة أو انخفاض
في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج، أو ثبات العوامل العرضية، أو تؤدي
إلى نقص العرض أو الإزالة، أو تنامي تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض
العرض من السلعة أو الاستغناء عن عرض السلعة كلياً
وتتأثر تكلفة الإنتاج بـ:

- أسعار عوامل الإنتاج: كحاجرة النافذة أو من المواد الأولية أو الخدمة
أو أرباح الدفعة، فإن ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج للسلعة معينة يرفع من العرض
العرضي، بخلافه من عرضها والعكس صحيح

- المستوى التقني والتكنولوجيا
فإن ارتفاع مستوى التقنية المستخدمة وتقدم المرفق الفنية يؤدي إلى انخفاض تكلفة
الخدمة المنتجة وبالتالي زيادة العرض، والعكس عند انخفاض
مستوى التكنولوجيا المستخدمة

٢- الإعانات
فإنهم يؤدي زيادة العرض أو تخفيضه من خلال زيادة الإعانة أو تخفيضها
للسلعة

٣- الضرائب
زيادة الضرائب على سلعة ما يخفض من عرضها
تخفيض الضرائب على سلعة ما يزيد من عرضها

~~٤- الخصومات والخصومات~~
~~٥- الخصومات والخصومات~~
~~٦- الخصومات والخصومات~~

١ - السياسة النقدية والائتمانية

تتضمن السياسة النقدية والائتمانية من حجم المروض من الفلاد
نظام وتحكم البنك المركزي من نظام البنوك التجارية من قدرتها على خلق
الودائع عن طريق تسيير نسبة الاحتياطي النقدي التي يلزمها البنك
بالاحتفاظ بها كمنفعة الاحتياطي الواجب أن تحتفظ به البنوك
التجارية يتم حجم بانخفاض حجم القروض التي يمكن أن تمنحها للمشروعات وبما تلبى
انخفاض قيمة العملة على زيادة انتاجها بانخفاض حجم قدرتها على العمل
على حاد مالي الطرز.

وكذلك عن طريق خفض سعر الخصم الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية
من اجل منحها القروض وتيسيرا على الاقتراض من البنك المركزي والتي مساهم
بإعادة ائتمانه للمشروعات من اجلها على الاستثمار - من زيادة حجم المروض من
انتاجها مما يحدث العكس من هذا ربيع سعر الخصم.

تتمثل في البنك المركزي من فلال سلكته من القيام بعمليات السوق المفتوحة

دفعه بانصافا او مديونية المالك والمالكين ، فتمتد ببيع البنك

بيع الأوراق المالية يسهل التدفق في السوق او من البنوك التجارية فتقل قيمة البنوك

التجارية على معروضات قبل حجم المروض من النقد ويختل حجم المروض

من انتاج المشروعات ويحدث العكس عندما يقد البنك التجاري ~~بالمركز~~ المركزي

مصرفا للمؤسسات المالية

انما منه ليدلأخرى فغير في الرض

- المالية الائتمانية لا التام المديون للائتمانات

- التغيرات من المخزون والقدرة على التحويل

- اساءة السلع الاخرى لا المتانة والمتكاملة

- السيطرة السامة في البلد

والثاني - دراسة الجهد في القضية

وتشمل :

أ - الدراسة التاريخية

ب - تقدير تكاليف المشرع

١ - الدراسة التاريخية تفحص

٢ - دراسة المقع

أهم عناصر دراسة المقع

- تفحص من الناحية و تراكمية للتربية

من حيث ملابته العربية لطيفة نظام المشرع

- عدل توازن الوعد القوي الحكيم والمباة

- عدل القرب من الماد الحام والباله

- عدل توازن عدل العدل والقرب من اسواق المشرع

- عدل توازن عدل النقل اللدنه للمصر

- الصحتي والحاله الحويه ومكسبها للمشرع

- عدل توازن الادبيات العاملة كماً ونوعاً

- عدل القرب من المردمات التي تحارب في انجها

مع استباح المشرع على السلطة

- الشعوب العام على المشرع المرواياته

ب- تحصيل العمليات المالية الخاصة بالاحتياج
ج- تحصيل العمليات المالية التي تتطلبها الحاجة
د- تحصيل العمليات المالية التي تتطلبها الحاجة
هـ- تحصيل العمليات المالية التي تتطلبها الحاجة

٢ - اختيار اللغات والمات
من حيث قيمة التكنولوجيا الحديثة معادلتها ودرجته
ملائمتها لقيمة الخدمة العامة التي تقدمها
على أساساً

الملك
١٣٠٤

٣ - تركيب الدالة
٤ - خدمة العامة المطلوبة لمئات الدنانير
٥ - خدمة مراكز الدنانير : بحيث يمكن الرجوع إلى الخدمة العامة
٥ - خدمة مراكز الدنانير : بحيث يمكن الرجوع إلى الخدمة العامة

١٥٠

المسألة الأولى

٦- الكنائس المشرقية

١٦- التخصيص النهائي للشركة

ج. تحصيل احتياجات مستلزمات النشاط اليومي

وتشمل

أ. تحديد احتياجات المربي من المواد والمعدات

تتطلب العملية التعليمية توفير الاحتياجات للتعليم

من المواد الأولية بالاحتياجات المطلوبة من المواد الخام

وبالمواد في المراحل وطرق الاحتفاظ بها وبأقل

تكاليف ممكنة

و تحديد احتياجات المربي من المواد بتقدير

التي في المظهر لعمية المواد اللازمة لاحتياجات العملية

فذلك بتقدير المربي من الاحتياجات والمظهر

ب. تحديد احتياجات المربي من المواد اللازمة ووضع الرصيد اليومي

وبمع ذلك بتحديد الأعمال المطلوبة لتوفير الاحتياجات

للمربي من المواد المطلوبة بالمشروع في ضوء التخطيط في

تحديد الوظائف التي يمكن بأدائها الأعمال من حيث

عدد الوظائف، أنواعها - تحديد المراتب الخاصة بكل وظيفة

لم تأت به ذلك مرحلة تحديد احتياجات الوظائف المطلوبة

وملاحظة بعض الملاحظات، وهنا يجب أن يعرف عدد وظائف ومكان

داخل المظهر والمظهر الأعمال التي يمكن بها وظيفة الملائمة

التي تتناسب مع عملية العمل

٤٠ - تقدير تعاليف المشرع

يتم تقدير تعاليف المشرع من خلال

- العلة التي تطلبها اقامة وتنفيذ المشرع
بأبداً بالانتاج والتشغيل وتسمى تقدير اللوائح التشريعية
للمشرع

- المشكلة الخاصة بانتاج الجسم المتفق من السنة
وتسمى اللوائح التشغيلية وتعاليف التشغيل للمشرع
لأنه أشبه تعاليف المشرع
١- التعاليف التشريعية

وهو التعاليف اللازمة للقواعد وتجزئة المشرع
بأن من اللوائح التي يتم بها التحكم في انشاء المشرع حتى يصبح
مادة للبر في التشغيل وتشمل التعاليف التشريعية
تعاليف حوار المجهول على المجهول الناتجة تركيباً
على شرائر الدلائل والماتج وتكونها تركيباً وشرائطاً على
المنح - الدقات والمترددات - مسائل التملك
تتعلق بالأسس والترخيص - تتعلق بالحداد والامتثال
المرونة - احتياطي الطوارئ
- التدفيع السائلة المطلوبة لمطابقة مخرجاته
مثل المصير قبل البر بالتشغيل

٤ - تكاليف التشغيل النوعية

وهي التكاليف الضرورية للقيام بعمليات التشغيل التشغيل
و يجب أن لا يمكن القيام بعمليات التشغيل و تب أمثا التشغيل من
إتمام المشروع و تتم خلال العمل التشغيل للسرعة
و تتم التكاليف ثابتة و تكاليف متغيرة

٥ التكاليف الثابتة وهي التي لا تتغير بغير حجم التشغيل
مثل إيجار - المراسلة - الفوائد على الأموال - إيجار المباني

٦ التكاليف المتغيرة وهي التي تتأثر بغير التشغيل و تتم و
بأدوات و حجم التشغيل و تتمثل في انخفاض
مثل قيمة المواد الأولية - الوقت
و يتأثر حجم التكاليف التشغيل النوعية

٧ المواد الخام - مكونات و إزارة قطع - قطع الفيا (المحرك)
إمدادات و صيانة - التفتيش و الشغل - الإمداد بالوقود
الإمداد و التوزيع و الصيانة - النقل - مصروفات و مصروفات
مصروفات تأمينية - التأمين - المراسلة - أدوات
مكتبية - برقية تليفون مصروفات غير حكرية
الاحتلال

رابعاً دراسة الجبرد الترتيبية

١- مصادر تحويل الميراث الداخلية

تتعلق إدارة الميراث بأحكام الميراث التي تنبئ تحويل الميراث
من مصادر عديدة مختلفة، فمن الممكن أن يتم تحويل الميراث إما من
رؤس الأموال المملوكة للميت المستمرة، أو من خلال العود من من وسائل
مالية، أو من طريق التحويل، أو من مصادر التحويل.

- مصادر التحويل

٢- التبرع بالمحبة والاصحابات

وتصرف التبرع بالمحبة في شكل التبرع الذي يتخلى به الميراث عن ذلك
بمجرد بيع الميراث بالتبرع، وهو من حقوق الملكية التي نأخذها

عن أعمال الميراث وهي ليست ذات أهمية في بداية الميراث التبرع للميراث
فيلد التبرع لا يمكن أن تكون ماسة للصحة إلا أنه بعد التبرع بالتبرع
في الميراث وتحتفظ بالتبرع في الاحتفاظ به عن ذلك وفقاً
للمصلحة لتوزيع التبرع، وعلى إدارة الشركة أن تتأكد
من أن التبرع لا يكون سلباً من الناحية المالية والاصحاب
ويجب أن يتم توزيع التبرع على كل من مصلحة المنشأة والاصحاب

ب - الأسهم العادية
تعد الأسهم العادية هي السهمية اعتماداً على اسم السهم العادي من
التمويل العام لا وهي تصدر من الشركة كطريقة لزيادة
وتمتلك الأسهم العادية أنه يعني كاملاً أنه ينقل ملكيتها إلى شخص آخر
وله الحق في صوته من أجل ذلك التي يتبعها الشرع وفقاً لعدد أسهمه.

ج - الأسهم الممتازة
يتمتع أصحاب الأسهم الممتازة بكامل حقوق ما يخص الأسهم العادية
بالضبط إلى أن ذلك لم يحدد في الكارول للرابطة من الأسهم الممتازة
العوائد على الأسهم العادية بما كانت أصحاب الأسهم الممتازة
لهم الحق في الكارول على إصدار الشرع في حال تقيدهم أو كحق
تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية في أي وقت مالم لا

ج - مصادر التمويل الخارجي
أ - دافع تمويل التمويل من قبل الدولة

٢ - الائتمان التجاري
تتمثل السيولة من مودعي الائست والمصارف إلى عملية البيع بالائجل لتتفرات
في منه مخلفة ما ذلك فيه طبيعة المنح ، وجمع هذه البلية أهميات
الشركات من قبله ، بمرسك الكهول على التمويل

ب - الائتمان المصرفي
تتمثل بغير الشركات والمصرفيات إلى المصارف التجارية بمرسك الكهول
على التمويل اللزم كما وقد تصدر له البنوك التجارية على المقترض الائست على
من صاحب الجارية بالبنك نسبة محدودة من ممتلكاته وهذا ما يترتب على
تكاليفه الاصول المقترضة بالربا

٣ - مصادر التمويل متوسطة الأجل
بمصادر هي عبارة عن القروض التي يتم سدادها في فترة زمنية تتراوح
على السنة وتقل من عشر سنوات

بأهمها :
١ - قروض مبدئية حقله الأجل
تتمثل المودع من المصارف إلى الاقتراض من البنوك من شركات التمويل
على أن يتم سداد هذه القروض بشكل أقساط دورية منتظمة تدريجياً
على مدار السنوات التي تم الاقتراض على أساسها ضماناته إلى القرض
الترسيخ عليها مضمونها

١- التحويل بالاستحجار

قد تقدم بعض المشاريع باستحجار معدات وألات المشرع مما يلي هذه
المشاريع استجاراً مما لا يدخل في الأصول القائمة للمشرع
ويقتضي التحويل بالاستحجار عدم حرار الأصول أو اقتلاكه وبالعالم
إتمام المشرع من فوائده مستوي أضاعه أن دفع مبلغ مبدئي في تلك الأصول
والتحويل بالاستحجار له استعماله منها

- الاستحجار المالك

- البيع ثم الاستحجار

٢- صاف تحويل طوية الأصل

وهي تستخدم التحويل أصولاً القائمة أو عملياتها المستحارة بة أو أم هذه

المصادر:

- التحويل العادية والمتناز

- التحويل الذاتي

- تحويل طوية الأصل عن طريق أصول السندات

- تحويل من طوية الأصل إلى طوية الأصل

دراسة الجيد وهو الاستقصاء
مدرسة المقر: أ. د. محمد عبد الله الخليل

خامساً - السهم المالي والاقتصادي والربحية التجارية للمصروع

قبل البدء بالسهم المالي للمصروعات لابد من دراسة بعض المفاهيم

- الصفقات النقدية الداخلية والخارجية

يقع بالتصانيف النقدية كافة الصفقات النقدية كسائر
الداخلية إلى المصروع أو الخارجة منه فكله عمدة حياة المصروع

تتمثل الصفقات النقدية الداخلية بكافة إيرادات المصروع وسداداته
رئيسية ناتجة عن النشاط الرئيسي للمصروع أو كانت إيرادات ثانوية
نتيجة لعمليات تجارية كبيع الأصول في نهاية العام الاقتصادي للمصروع

أما الصفقات النقدية الخارجية فتشمل كافة التكاليف التي تتحملها المصروع
من تكاليف ثابتة كتمنن الادوات والمانر وحالة النقل وما بها من تكاليف
والدائنة وتكاليف متغيرة كتمنن المواد الأولية والعمالة وما بها من
اليد دارية وما بها من تكاليف متغيرة كتمنن

والتي تداربها ناتجة منها هي الربح الإجمالي = إجمالي الربح

إجمالي الربح - الاهتلاك = الربح الصافي

الربح الصافي - الخزينة = صافي الربح بعد الخزينة

وهو ما يبقى على المصروع ~~بعد خصم الضرائب~~
والإيرادات السنوية - تكاليف التشغيل السنوية = صافي التكلفة النقدية

- قسط الاهتلاك

من اجل تجريد القيمة الاستثمارية للتمويل معتمدين على المال المحقق

يتم تحصيل الاهتلاك

وتتدفق نفقات الاهتلاك من جانب التكاليف ولا تظهر للخرجه

واسهل طرقها به الاهتلاك:

$$\text{طريقه القسط الثابت} = \frac{\text{متبقي الاصل}}{\text{العمر الافتراضي}} \text{ وبالشرع}$$

مثال

آلة بقيمة ١٠٠٠٠ ل.س والعمر الافتراضي لها ١٠ سنوات

$$\text{فيكون قسط الاهتلاك} = \frac{\text{متبقي الاصل}}{\text{عدد سنوات عمر الاصل}} = \frac{10000}{10} = 1000 \text{ ل.س}$$

تحليل التبادل

يفضل استخدام تحليل التبادل في دراسات الجغرافيا لكونه يسهل
على مرتكفيه معرفة النتائج أو استخلاص المبادئ التي يمكن التوصل
إلى فهمها دون تعريضها للخطر

ويمكن الوصول إلى نقطة التبادل في الموضع من خلال الدراسة باستخدام

من تعبير المبدأ فمن خلال الدراسات التوضيحية
وتقدير التكاليف من خلال الدراسة البيئية يمكننا انخفضت نقطة التبادل
كلما ارتفعت من الموضع من تحقيق الربح وقلة التكاليف تحقيق حاسر
والزيت بين هذا الاستخدام المتوقع لطاقة الموضع حيث نقطة التبادل

يمثل نقطة التبادل والتي كلما استقرت كلما كانت تلك أرهل
والخلاصة انه نقطة التبادل تقرب من أقل متغيرا يحتاج إلى السامح
للاستخدام الطاقة المتاحة للدراسة

يمكن تحديد نقطة التبادل بالمحاولة التالية
المبيات عند نقطة التبادل التكاليف الثابتة التكاليف المتغيرة

التكاليف الثابتة مبلغ ثابت مما كانت هي المبيات
أما التكاليف المتغيرة وهي التي تتغير تبعاً لحجم المبيات
وهي نسبة مئوية من المبيات

ويمكن تحديد نقطة التبادل رياضياً على النحو التالي

أهمالي التكاليف الثابتة

نقطة التبادل :-

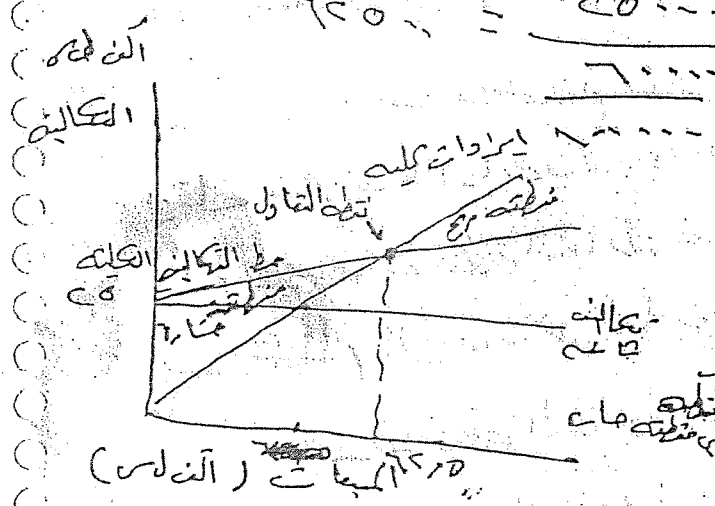
أ - أهمالي التكاليف المباشرة

أهمالي للبيانات

مثال

مبادا كانت التكاليف الثابتة للشروع ٥٠ ألف ليرة سورية
والمستند ١٠٪ من حجم المبيعات المقدرة ١٠٠ ألف ليرة سورية

$$\text{نقطة التبادل} = \frac{50000}{1 - 0.10} = 55555.56 \text{ ليرة}$$



ويمكن التبين عن ذلك بيانياً
ومنية يتم تحديد نقطة التبادل

بالتحاشي خط التكاليف الكلية
مع خط المبيعات يتم تحديد نقطة
التبادل على المحور الأفقي حيث
النقطة التي يتقاطع عندها خط
التبادل مع نقطة التبادل هي نقطة

كما يمكن حساب نقطة التبادل

التكاليف الثابتة

نقطة التبادل :-

تتم بيع الوحدة - التكلفة المتغيرة للوحدة
مبادا اصبحت للتبادل السابعة ١٠ كمية المبيعات وكانت ١٠
تتم المبيعات للوحدة ١٠ ليرة ٤ والتكلفة المباشرة للوحدة ٦ ليرة

$$\text{نقطة التبادل} = \frac{40000}{1 - \frac{6}{10}} = 100000 \text{ وحدة}$$

معايير تقييم الشرفاء

من أجل توضيح المعايير المستخدمة في المناظرة بين الشرفاء تحتوي المبال التالى
على جدول يوضح أهم المقاييس المستخدمة فى تقييم كل شخص من المعايير
التي تم استخدامها

البيان	السوية الأولى	السوية الثانية	السوية الثالثة
الكلية الكلية (أو الكلية)	٢٧٠	٤٠٠	٢٠٠
السجلات المتداولة	٣	٤	١٠
لغة كفاءة من بين السجلات	٢٠	٢٠	١٠
لغة كفاءة (أو اللغة)	١٠٠	١٤٥	١٨٠
معايير الرتبة الشخصية			
تجربة الاستعداد والقدرة (أو اللغة)			

تستخدم الشركة طريقة التالى لاختيار الأشخاص

- يتم مراجعة الملف بـ ٥٠٪

- معدل تكلفة العمل ١٠٪

المطلوب من هذه المقاييس هو:

- ١- فترة استرداد رأس المال
- ٢- معدل العائد على الاستثمار
- ٣- صافي الربح الحالية
- ٤- تحليل المبالغ والتكاليف
- ٥- معدل العائد الداخلي

٤ - تحليل المنافع والتكاليف .

٥ - معدل العائد الداخلي .

أولاً : فترة الاسترداد (المعيار الزمني) :

تشير فترة الاسترداد Payback (or payout) period إلى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الصافي الداخل من اتفاق رأسمالي معين مع التدفق النقدي الخارج لهذا الاقتراح . وبعبارة أخرى الفترة الزمنية المتوقعة استرداد قيمة الاتفاق الأصلي خلالها .

وطبقاً لهذا المعيار يفضل الاقتراح الرأسمالي الذي تغطي تدفقاته النقدية الداخلة قيمة الاتفاق الرأسمالي بطريقة أسرع من الاقتراح الرأسمالي الذي يستغرق وقتاً أطول .

وتحسب فترة الاسترداد بقسمة الاستثمار المبدئي على صافي التدفق السنوي وذلك في حالة تساوي صافي التدفقات النقدية السنوية . أما في حالة عدم تساويها فيتم تجميعها سنة بعد سنة حتى نتوصل إلى المجموع الذي يتعادل مع الاستثمار المبدئي .

واستناداً إلى بيانات المثال الإيضاحي نوضح فيما يلي كيفية احتساب فترة الاسترداد .

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي}}$$

الاستثمار المبدئي :

البيان / المجموعة	الأولى	الثانية	الثالثة
التكلفة الأصلية بالآلاف جنيه	٢٧٠	٤٠٠	٦٠٠

التدفقات النقدية السنوية :

المقصود بالتدفقات النقدية الربح دون خصم الإهلاك وبعد خصم

٥٤

مبلغ ماله عن مبيعات

مبلغ المبيعات = مبيعات الترخيص

المقدار ماله

مبيعات الترخيص = مبيعات الترخيص وبدون مبيعات الترخيص

الضريبة = مبيعات الترخيص

مبيعات الترخيص في البائع المالك

المبلغ المبيد - القيمة الحقيقية الترخيص

المبلغ الاقتصادي

$$80 = \frac{30 - 270}{3} = \text{المبلغ الاقتصادي}$$

$$150 = \frac{60 - 400}{4} = \text{الثانية}$$

$$100 = \frac{100 - 600}{5} = \text{الثالثة}$$

$$90 = 80 - 100 = \text{المبلغ الاقتصادي}$$

$$70 = 150 - 140 = \text{الثانية}$$

$$80 = 100 - 120 = \text{الثالثة}$$

الضريبة 20% من الربح

$$0 = 20 \times 0 = \text{الضريبة في المجموعة الأولى}$$

$$10 = 20 \times 60 = \text{الضريبة في المجموعة الثانية}$$

$$90 = 20 \times 450 = \text{الضريبة في المجموعة الثالثة}$$

وبذلك يكون الربح بعد الضريبة قبل الإهلاك:

$$90 = 0 - 100 = \text{في المجموعة الأولى}$$

$$130 = 10 - 140 = \text{في المجموعة الثانية}$$

$$170 = 90 - 180 = \text{في المجموعة الثالثة}$$

مبلغ ماله للاشتراكات وصادف الا ان المبلغ المبيد في الربح بعد الضريبة وقبل الإهلاك

$$90 = \frac{270 - 30}{90} = \text{في المجموعة الأولى}$$

$$150 = \frac{400 - 60}{40} = \text{في المجموعة الثانية}$$

$$100 = \frac{600 - 100}{50} = \text{في المجموعة الثالثة}$$

$$90 = 100 - 10 = \text{في المجموعة الأولى}$$

$$70 = 150 - 80 = \text{في المجموعة الثانية}$$

$$80 = 100 - 20 = \text{في المجموعة الثالثة}$$

الضرائب :

البيان / المجموعة الأولى الثانية الثالثة

التدفقات النقدية قبل

١٨. ١٤٥ ١٠٠٠ خصم الاستهلاك والضرائب

خصم الاستهلاك والضرائب

١٠٠ ٨٥ ٨٠ الاستهلاك

صافي الربح المحاسبي

٨. ٦. ٢. الخاضع للضريبة

٢. ١٥١/٢٥ ٥ الضرائب

صافي الربح المحاسبي بعد

٦. ٤٥ ١٥ الضريبة

١. ٨٥ ٨. + الاستهلاك

التدفق السنوي

١٦. ١٢. ٩٥ التدفق النقدي السنوي

فترة الاسترداد :

البيان / المجموعة الأولى الثانية الثالثة

الاستثمار المبني ألف جنيه

٦٠٠ ٤٠٠ ٢٧٠

١٦. ١٢٠ ٩٥ التدفق النقدي السنوي (ألف جنيه)

٢٧٥ ٢٧١ ٢٨١ = فترة الاسترداد « سنة »

ثالث ثاني أول الأفضلية



البيانات المالية بصفة الاسترداد والمعادلة الزمنية

ويعتبر معيار فترة الاسترداد من أكثر المعايير استخداما نظرا لسهولة وبساطته . وفي رأينا أن صلاحية هذا المعيار وملائمته تبرز في حالة اقتراحات الانفاق الرأسمالي للاستثمارات التي تخضع لعوامل التقلب وعدم اليقين والتي تتعرض لتغيرات تكنولوجية سريعة . حيث يعتبر هذا المعيار مؤشرا لدرجة المخاطرة التي يتضمنها كل اقتراح . غير أنه يؤخذ على معيار فترة الاسترداد ما يلي :

١ - إهماله للقيمة الزمنية للنقد Time Value of money فإذا افترضنا وجود اقتراحات يحتاج كل منهما مبلغ ١٠٠ ألف جنيه ويتخذ تدفقاته النقدية السنوية الشكل التالي :

الاقتراح الأول	الاقتراح الثاني	
٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	السنة الأولى
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	السنة الثانية
٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	السنة الثالثة

فعلى الرغم من أن الاقتراحين يتم استرداد قيمتهما في ٣ سنوات ، إلا أنهما ليسا على درجة واحدة من التفضيل بسبب القيمة الزمنية للنقد . فالأقتراح الأول يتميز بسرعة استرداد الاستثمار المبني . ومن ثم فهي أفضل من الاقتراح الثاني من وجهة نظر الربحية . ولكن معيار فترة الاسترداد يضع كل الاقتراحين في نفس المستوى نظرا لإعطاء أوزان متساوية للتدفقات المختلفة خلال الفترة الزمنية .

٢ - إهماله لفترة حياة المشروع وما يتحقق من مكاسب نقدية في فترة الاسترداد ، على الرغم من أن القيمة الحقيقية للأقتراح تتوقف على عدد السنوات التي يتحقق خلالها عائدا . الأمر الذي يترتب عليه اختيار استثمارات أقل كفاءة . فهذا المعيار يخلو من أهم الشروط الواجب توافرها في معيار التقييم السليم ونعني بذلك أنه لا يعتبر مقياس سليم للربحية .

ثانيا : المعدل المتوسط للعائد (المعيار المحاسبي) :

يقوم هذا المعيار علي إيجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الاستهلاك والضرائب إلى متوسط قيمة الاستثمار للاقتراح وواضح من هذا أن ذلك المعيار لا يقوم على التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة بل يقوم على الأساس المحاسبي ، وخاصة فيما يتعلق بتحديد الأرباح المتوقعة من الانفاق الرأسمالي المقترح .

ولتوضيح كيفية حساب المعدل المتوسط للعائد - Average Rate of Return (A R R) نعود إلى المثال الإضافي السابق لشركة أبو قير الأسمنت .

متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي

بعد خصم الاستهلاك والضرائب

متوسط قيمة الاستثمار

= المعدل المتوسط للعائد

١ - تحديد متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الاستهلاك والضرائب :

البيان / المجموعة	أولى	ثانية	ثالث
التدفقات النقدية قبل الاستهلاك	١٠٠	١٤٥	١٨٠
والضرائب بالآلاف جنيه	٨٠	٨٥	١٠٠
الاستهلاك	٢٠	٦٠	٨٠
الربح الضريبي	٥	١٥	٢٠
الضرائب ٢٥٪	١٥	٤٥	٦٠
متوسط صافي الربح المحاسبي			

٢ - تحديد متوسط قيمة الاستثمار :

البيان / المجموعة	أولى	ثانية	ثالثة
قيمة الاستثمار في بداية الفترة	٢٧٠	٤٠٠	٦٠٠
قيمة الاستثمار في نهاية الفترة	٣٠	٦٠	١٠٠
= مجموع	٣٠٠	٤٦٠	٧٠٠
÷ ٢ = متوسط قيمة الاستثمار	١٥٠	٢٣٠	٣٥٠

٣ - المعدل المتوسط للعائد :

البيان / المجموعة	أولى	ثانية	ثالثة
متوسط صافي الربح المحاسبي	١٥	٤٥	٦٠
ج -	١٥	٢٣	٣٥
متوسط قيمة الاستثمار	١٥٠	٢٣٠	٣٥٠
= المعدل المتوسط للعائد	١٠٪	١٩٫٦٪	١٧٫١٪
ترتيب الاقتراحات	أولى	ثانية	ثالثة

يتضح مما تقدم تميز معيار المعدل المتوسط للعائد بالبساطة والسهولة . لهذا يستخدم بواسطة عدد كبير من المنشآت كأداة لتقييم اقتراحاتها الرأسمالية . غير إنه يؤخذ على هذا المعيار إنه ينطوي على كثير من العيوب ونقاط الضعف وأهمها الآتي :

١ - تجاهل القيمة الزمنية للنقود ، وذلك بمساواته في القيمة بين الجنية الذي يكتسب في السنة الأولى مع قيمة الجنية الذي يتحقق في السنة الخامسة مثلا .

٢ - تجاهل توقيت Timing مكونات المكاسب النقدية للاقتراحات . فقد يكون هناك اقتراحات متساويان من حيث متوسط الدخل السنوي كما يلي بالآلاف جنية .

الاقتراح / السنة	صفر	١	٢	٣	٤	٥
أ	(١٠٠)	٣٠	٣٠	٢٠	١٠	١٠
ب	(١٠٠)	١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠

فعلى الرغم من تساوى المتوسط للعائد لكلا الاقتراحين ^(١) ، إلا أن الاقتراح أ يجب أن يأخذ أولوية على الاقتراح ب ، حيث أن الأول يحقق أغلب دخله في الجزء الأول لحياته ، وذلك لأن - النقود في السنوات القريبة أكبر من قيمتها في السنوات البعيدة . ومع ذلك يفضل هذا المعيار المحاسبى في المفاضلة بين هذين الاقتراحين .

٣ - تجاهل مدة حياة الاقتراح . فمثلا الاقتراح طويل الاجل قد يعطى معدل متوسط للعائد مساويا للاقتراح قصير الاجل كما يتضح من المثال التالى بالالف جنيه :

الاقتراح	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
أ	(١٠٠)	٢٠	٢٠	٢٠	٣٠	٣٠	١٠	١٠	١٠
ب	(١٠٠)	٢٠	٢٠	٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

$$\text{متوسط الدخل السنوى للاقتراح أ} = \frac{١٦٠٠٠٠}{٨ \text{ سنوات}} = ٢٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{المعدل المتوسط للاقتراح أ} = \frac{٢٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠} = ٤٠\%$$

$$\text{متوسط الدخل السنوى للاقتراح ب} = \frac{١٠٠٠٠٠}{٥ \text{ سنوات}} = ٢٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

(١) مع افتراض عدم وجود قيمة تخريبية للاقتراحين في نهاية حياتهما الإنتاجية لان المعدل

$$\text{المتوسط للعائد لكل منهما يكون} = \frac{٢٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠} = ٤٠\%$$

$$\frac{2.0000}{5.0000} = 40\% = \text{ب المعدل المتوسط للاقتراح}$$

يلاحظ مما سبق أن كلا الاقتراحين يحققان نفس المعدل المتوسط للعائد (40%) مع افتراض عدم وجود أى قيمة تخريرية لهما فى نهاية الحياة الانتاجية . وعلى الرغم من ذلك فإنه يجب اعطاء أفضلية للاقتراح (أ) على الاقتراح (ب) حيث أنه يحقق دخول لمدة أطول .

٤ - يقوم هذا المعيار على الأساس التفتري وليس على أساس التدفقات النقدية . ويترتب على ذلك تحميل الاقتراح ببعض عناصر التكاليف التى لا يعتبر مسئولاً عنها لأن المشروع كان سيتحملها حتى فى حالة عدم تنفيذ هذا الاقتراح ، يضاف إلى ذلك أن المبدأ المحاسبى المتعارف عليه فى حساب العائد هو مبدأ الاستحقاق وليس المبدأ النقدى . والواقع أن تقييم اقتراح انفاق رأسمالى ليس له علاقة بمبدأ الاستحقاق ولكن الذى يهتم به هو الخط الزمنى للمكاسب النقدية خلال الحياة الانتاجية للاقتراح والذى يعرف بالانفاق المبدئى اللازم . أما تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبى على التكاليف والايادات المستقبلية فسوف يؤثر بلا شك على نتيجة التقييم .

نخلص مما سبق إلى أن معيار متوسط العائد (المعيار المحاسبى) رغم بساطته وسهولة حسابه إلا أن ينطوى على العديد من العيوب والمآخذ التى تؤدى إلى خلوه من بعض الشروط الهامة الواجب توافرها فى معيار التقييم السليم ورغم ذلك فلا ينبغي إهمال هذا المعيار باعتباره وعاء الأرباح الموزعة على المساهمين للمشروع .

ثالثاً : المعايير الاقتصادية :

عرضنا حتى الآن للمعيار الزمنى « فترة الاسترداد » والمعيار المحاسبى « معدل متوسط العائد » وقد لاحظنا فى كل معيار منهما قصورا تجسم فى تجاهلها للقيمة الزمنية للنقد ، على الرغم من أن

المعيار السليم لتقييم الاقتراحات الاستثمارية ينبغي ألا يتجاهل هذه الحقيقة
فالتقييم السليم يتطلب تعديل قيمة التدفقات النقدية المتعلقة بالاقتراح سواء
الخارجة أو الداخلة بحيث تصبح وكثتها انفتحت واستلمت في وقت واحد هو
لحظة اتخاذ القرار بالاتفاق الرأسمالي . ولا يمكن إقامة ذلك إلا بعد أخذ
القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار . وهذا ما تقوم عليه المعايير الاقتصادية .
ونتناول الآن كل معيار من المعايير الاقتصادية على حدة :

١ - معيار صافي القيمة الحالية :

يشير صافي القيمة الحالية (NPV) Net Present Value للاقتراح
الاستثماري إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للاقتراح
والقيمة الحالية للتدفقات الخارجة فإذا كان صافي القيمة الحالية موجب -
أي تزيد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة عن القيمة الحالية للتدفقات
النقدية الخارجة كان الاقتراح الاستثماري مربحاً . وعلى العكس من ذلك
يعتبر الاقتراح الاستثماري غير مربح إذا كان صافي القيمة الحالية سالباً -
أي تقل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة عن القيمة الحالية للتدفقات
النقدية الخارجة . وفي حالة وجود أكثر من اقتراح استثماري يفضل
الاقتراح الذي يعطي أكبر صافي قيمة حالية .

ويتم إيجاد صافي القيمة الحالية عن طريق خصم التدفقات النقدية
المرتبطة بالاستثمار (الداخلة والخارجة) بمعدل يمثل تقدير الإدارة لتكلفة
الاموال . ويمثل هذا المعدل الحد الأدنى لعائد الاستثمار . ولتوضيح كيفية
حساب صافي القيمة الحالية NPV نعود إلى المثال الأيضاحي .

المجموعة الثالثة		المجموعة الثانية		المجموعة الأولى		القيمة الحالية الجنية بمعدل ١٠٪
قيمة حالية	تدفق نقدي	قيمة حالية	تدفق نقدي	قيمة حالية	تدفق نقدي	
(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٤٠٠)	(٤٠٠)	(٢٧٠)	(٢٧٥)	٢٠٠٠
١٤٥,٤٤	١٦٠	١١٨,١٧	١٣٠	٨٦,٣٥٥	٩٥	١٠٩
١٣٢,١٦	١٦٠	١٠٧,٣٨	١٣٠	٧٨,٤٧٠	٩٥	٨٣٦
١٢٠,١٦	١٦٠	٩٧,٦٥	١٣٠	٩٢,٨٧٥	١٢٥	٧٥١
١١٠,٩٢٨	١٦٠	١٢٩,٧٧	١٩٠	—	—	٦٨٣
١٦١,٤٦	٢٦٠	—	—	—	—	٦٢١
٦٠٠ -		٤٠٠ -		٢٧٠ -		صافي القيمة الحالية
٦٦٨,٥٠ +		٤٥٢,٩٥ +		٢٥٨,٧ +		القرار المبني
٦٨,٥٠ +		٥٢,٩٥ +		١١,٣ -		الأفضلية
قبول		قبول		رفض		
أول		ثاني				

٢ - تحليل التكلفة والمنفعة : Cost / Benefit Analysis

يقصد بتحليل التكلفة والمنفعة (ويسمى أحيانا بدليل الربحية) خارج
 قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة من الاقتراح الاستثماري على
 القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة لهذا الاقتراح . فإذا كانت النتيجة
 أقل من الواحد الصحيح فيعني هذا أن التدفقات الداخلة أقل من الخارجة
 وبالتالي فالأقتراح غير مربح . وعلى العكس من ذلك إذا كانت النسبة أكبر
 من الواحد الصحيح فيعني هذا بلاشك أن التدفقات النقدية الداخلة أكبر
 من الخارجة وبالتالي يصبح الاقتراح الاستثماري مربحا .
 ويفيد هذا التحليل كل المقترحات المتنافسة في ترتيبها على أساس
 ربحيتها تمهيدا لاختيار الاقتراح الأكثر ربحية .

وتوضح فيما يلي كيفية حساب هذا النوع من اختيارات التقييم .

البيان / المجموعة	الأولى	الثانية	الثالثة
القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة	٢٥٨٠٧	٤٥٢٣٠	٦٦٨٥٠
القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة	٢٧٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠
نسبة / التكلفة	٩٦٠	١١٢	١١١
قرار المبنى	رفض	قبول	قبول
تسوية	للي	للي	ثاني

معدل العائد الداخلي :

يعتبر معيار معدل العائد الداخلي (IRR) Internal Rate of Return

أهم المعايير المستخدمة في المقارنة بين الاقتراحات الاستثمارية
 لأنه يستخدمه البنك الدولي حاليا في كل أنواع التحليل المالي

والاقتصادى للمشروعات وكذلك تستخدمه معظم مؤسسات التمويل الدولية عند قبولها أو رفضها للمشروعات المقدمة إليها بغرض التمويل .

ويتمثل هذا المعيار فى المعدل الذى تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للاقتراح الاستثمارى . وبمعنى آخر هو معدل الخصم الذى عنده تكون صافى القيمة الحالية للاقتراح الاستثمارى مساوية للصفر .

ويلاحظ أنه رغم أن معدل تكلفة الاموال لا يخل فى اجراءات حساب معدل العائد الداخلى فإنه يتم مقارنة هذان المعدلان ببعضها . فاذا كان معدل العائد الداخلى أكبر من معدل تكلفة الاموال فيعتبر الاقتراح مربحاً . وعلى العكس من ذلك يعتبر الاقتراح غير مربح إذا كان معدل العائد الداخلى أصغر من معدل تكلفة الاموال .

وفى حالة وجود اقتراحات متنافسة يفضل الاقتراح الذى يكون فيه معدل العائد الداخلى الأكبر . ويمكن تحديد معدل العائد الداخلى باستخدام طريقة التجربة والخطأ . وفى ظل هذه الطريقة نقوم أولاً بحساب صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخاصة بالاقتراح عند سعر خصم معين وليكن ١٠٪ كقطة بداية . فاذا كان الناتج صفراً كان معدل العائد الداخلى ١٠٪ فاذا لم يكن الناتج عند أى معدل خصم موجود بجدول القيمة الحالية أجرينا عدة محاولات لإيجاد قيمتين لصافى القيمة الحالية احدهما موجبة والأخرى سالبة . ومن ذلك يمكن استنتاج معدل العائد الداخلى حيث تقع قيمته بين معدل الخصم الذى يجعل صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية أصغر قيمة موجبة ومعدل الخصم الذى يجعل صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية أصغر قيمة سالبة . ولتحديد قيمة معدل العائد الداخلى تطبق المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد الداخلي} = r_1 + \frac{(r_2 - r_1) \text{ ص ق ج ١}}{\text{ص ق ج ٢} - \text{ص ق ج ١}}$$

حيث:

١ ر معدل الخصم الأصغر .

٢ ر معدل الخصم الأكبر .

ص ق ج ١ صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية عن معدل الخصم الأصغر .

ص ق ج ٢ صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية عن معدل الخصم الأكبر .

ونوضح فيما يلي كيفية تفسير معدل الفائدة الداخلي في المثال السابق:

كيفية تقدير معدل العائد الداخلي

المجموعة الأولى				المجموعة الثانية				المجموعة الثالثة			
معدل العائد الداخلي	القيمة الحالية	معدل العائد الداخلي	القيمة الحالية	معدل العائد الداخلي	القيمة الحالية	معدل العائد الداخلي	القيمة الحالية	معدل العائد الداخلي	القيمة الحالية	معدل العائد الداخلي	القيمة الحالية
٠	(٨٧٠)	(٢٧٠)	(٢٧٠)	(٤٠٠)	(٤٠٠)	(٤٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)
١	٩٥	٨٩٥٨٥	٨٩٥٨٥	١٣٠	١١٨١٧	١١٨١٧	١٦٠	١٤٥٤٤	١٤٥٤٤	١٣٩٢٢	١٣٩٢٢
٢	٩٥	٨٤٥٥٥	٨٤٥٥٥	١٣٠	١٠٧٣٢٨	١٠٧٣٢٨	١٦٠	١٣٣١١٦	١٣٣١١٦	١٢٠٩١٦	١٢٠٩١٦
٣	١٢٥	١٠٥٠١	١٠٥٠١	١٣٠	٩٧٣١٢	٩٧٣١٢	١٦٠	١٠٩٣٢٨	١٠٩٣٢٨	٩٢٣١٦	٩٢٣١٦
٤	—	—	—	١٩٠	١٢٩٧٧	١٢٩٧٧	٢٦٠	١٦١٤٦٦	١٦١٤٦٦	١٢٩٢٢٢	١٢٩٢٢٢
٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مجموع	—	٢٧٩١٣٥	٢٥٨٧٧	—	٤٥٢٩٥	٣٩٦٨٦	—	٦٦٨٥٠	٦٦٨٥٠	٥٨٦٨٢	٥٨٦٨٢
متوسط	١١٣٠	٢٧٩١٣٥ +	١١٣٠ -	١٣٠	٤٥٢٩٥ +	٣٩٦٨٦ -	١٦٠	٦٦٨٥٠ +	٦٦٨٥٠ -	١٣٩٢٢ -	١٣٩٢٢ +
معدل العائد الداخلي	٧.٧٩%	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
معدل العائد الداخلي	١٥.٦٦%	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
معدل العائد الداخلي	١٤.١٩%	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

٢٧٩١٣٥
٨٩٥٨٥
٨٤٥٥٥
١٠٥٠١

المعايير الاقتصادية وقياس الربحية الحقيقية للمشروع :

١ - بالنسبة لمعيار صافي القيمة الحالية ودليل الربحية :

يقوم المعياران وكما اتضح فيما سبق على أساس التدفقات النقدية مع أخذ قيمتها الزمنية في الاعتبار الأمر الذي يعمل على تقييم مؤشرا مقبولا لدى ربحية الاقتراحات موضوع الدراسة . وبصفة عامة فإن معيار صافي القيمة الحالية ودليل الربحية يتضمنان كثيرا من الشروط الواجب توافرها في المعيار السليم للتقييم وهو الأمر الذي لا يتوافر في معيار فترة الاسترداد والمعيار المحاسبي .

وبالرغم من ذلك فإن معيار صافي القيمة الحالية ودليل الربحية يعتردهما بعض أوجه القصور التالية :

١ - افتراض إعادة استثمار المكاسب النقدية السنوية للاقتراح

بمعدل مساوي لمعدل الخصم المستخدم . ولكن في الواقع العملي قد يحقق المشروع عائدا أكبر أو أقل من معدل الخصم عند إعادة استثمار هذه المكاسب النقدية . وبما لا شك فيه أن هذا القصور من شأنه التأثير على نتائج هذين المعيارين . أضف إلى ذلك أن المعيارين المذكورين باستخدامهما معديلا واحدا للخصم يفترضان ثبات معدلات إعادة الاستثمار المكاسب النقدية وأيضا التكلفة المستقبلية للأموال ، وأن معدل الخصم المستخدم يتساوى مع هذه المعدلات كل على حدة طوال الحياة الانتاجية للاقتراح . وغالبا ما تكون هذه الاقتراحات بعيدة عن الواقع وخاصة في ظل ظروف اقتصادية ديناميكية .

ب - تتوقف قيمة كل من معيار صافي القيمة الحالية ومعيار دليل الربحية بحسبة أساسية على معدل الخصم الذي يتم به خصم التدفقات النقدية الخارجة والداخلية . ونظرا لأن معدل الخصم هذا يمثل التكلفة

التقديرية للأموال ، تلك التكلفة التي يكون من الصعوبة تحديدها بدقة حيث تخضع لتوقعات متباينة وتتوقف في النهاية على التقدير والحكم الشخصي ، الأمر الذي ينأى بها عن الموضوعية الواجب توافرها ، فانه نتيجة لذلك يصبح معدل الخصم هو رقم تقديري من المحتمل جداً أن يكون خاطئاً . فإذا كان الأمر كذلك فانه سيؤدي بلاشك إلى عدم صحة النتائج المشتقة من العمليات الحسابية . فاذا كان معدل الخصم أكبر من اللازم فهذا يؤدي إلى اعطاء المكاسب النقدية للاقتراح في السنوات الأولى وزناً أكبر من وزنها الحقيقي والعكس إذا كان معدل الخصم أقل من اللازم يعطى وزناً أكبر للمكاسب النقدية طويلة الأجل من وزنها الحقيقي .

ج - يظهر المعياران المذكوران رقمين الأول يمثل صافي القيمة الحالية للاقتراح والثاني يمثل دليل ربحيته . والتساؤل الآن هل الرقمان في حد ذاتهما كفيان بفهم القيمة الاستثمارية للاقتراح لإدارة المشروع ، وبمساعدهتها على اتخاذ القرارات الاستثمارية ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تكون بالنفي . فما هو المفهوم المالي لترتيب اقتراحات الانفاق الرأسمالي تبعاً لدليل ربحيتها مثلاً بالصورة الآتية :

الاقتراح الأول	الثاني	الثالث
٩٦ر٠	١٢ر١	١١ر١

وذلك بالنسبة لإدارة المشروع وهي غالباً لا تمثل مجموعة من الخبراء الماليين والاقتصاديين هذا بالإضافة إلى الفروق بين هذه الاقتراحات تبعاً لدليل ربحيتها قنبلي ضئيلة وبطريقة توحى بدساوئها رغم تفاوتها بدرجة كبيرة من ناحية الربحية .

مما سبق يتضح أنه رغم تضمن معيارى صافي القيمة الحالية ودليل الربحية لكثير من الشروط الواجب توافرها في المعيار السليم لتقييم الاقتراحات الاستثمارية إلا أنه رغم ذلك يشوبهما بعض - الجوانب التي

تضعفها وتجعلها قاصران عن تحقيق أهدافها بالكامل .

٢ - بالنسبة لمعيار معدل العائد الداخلي :

من المناقشة السابقة لمعيار معدل الداخلي وما استخلص من المثال التوضيحي يمكن القول أن هذا المعيار يتميز بالموضوعية واستخلاص رقما واحدا يوضح كل المعلومات المتعلقة بالاقتراح الاستثماري . وبالتالي يعتبر مقياسا دقيقا للربحية أضف إلى ذلك أن لهذا المعدل - وبالعكس المعياران الاقتصاديان - الصائبان - معناه المالي حيث يشير إلى ربحية الاقتراح وقوته الإيجابية بطريقة واضحة وأيضا يتيح هذا المعيار إمكانية المتابعة ومقارنة التنفيذ الفعلي بالتقديرات .

وبالرغم من ذلك فإن معدل العائد الداخلي لا يسلم من أوجه انتقادات توجه له ومنها :

أ - إن المكاسب النقدية المتوقعة طبقا لطريقة معيار معدل العائد الداخلي - يعاد استثمارها بمعدل يساوي ذلك العائد المقدر للاقتراح نفسه . ومثل هذا الأمر قد يكون غير واقعي وبصفة خاصة بالنسبة للاستثمارات ذات معدلات العائد الداخلي الكبيرة الارتفاع أو الانخفاض . ولكن يمكن الرد على ذلك الانتقاد بأن الاقتراح الاستثماري له معدل عائد معين بغض النظر عما إذا كانت مكاسبه النقدية سيعاد استثمارها أم لا ، وأن صحة هذا الاعتقاد قد تظهر فقط في حالة استخدام معدل العائد الداخلي كأداة للاختيار بين الاستثمارات وخاصة تلك التي لها معدلات في غاية الارتفاع أو غاية الانخفاض وهذه عادة ما تكون محدودة العدد لهذا فإن مجال هذا الانتقاد يكون محيدا في الواقع العملي .

ب - الصعوبة التي تكثف حساب هذا المعدل ، لما يتطلبه ذلك من عمليات ومحاولات حسابية ورياضية لا تتطلبها المعايير الأخرى . ولكن يرد على ذلك بأنه حقيقة هناك هذا الجهد ولكن لو قارنا بدقة النتائج لرجحت الأخيرة .

وباستعراض ما تقدم من مناقشات يمكن أن نخلص إلى أن معيار معدل العائد الداخلي هو تقريبا المعيار الذي تتوافر فيها الخصائص الأساسية الواجب أن يتضمنها معيار التقييم السليم ، وعلى هذا الأساس فوصى باستخدامه عند تقييم اقتراحات الانفاق الرأسمالي . ولكن يجب ألا يفهم من هذا أننا نجعل من معيار معدل الداخلي هو المعيار الأوحى فى دراسات الجدوى الاقتصادية الاستثمارية ، وإنما لابد من إبراز المعيار المحاسبي لأنه سيظل المعيار الرئيسى الذى - سيتم به تقييم أداء المشروع عند بدء عمله أو باعتباره وعاء الأرباح الموزعة على المساهمين المحتملين للمشروع . كذلك يتعين أن توضح الدراسة الفترة الزمنية التى يتوقع أن يسترد قيمة الاقتراح الاستثمارى خلالها .

تحليل الحساسية ودراسات الجدوى الاقتصادية

كانت مناقشتنا السابقة تستند إلى فرض حالة التأكد ، حيث يمكن التنبؤ على وجه اليقين بالتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالاقتراحات المختلفة . وما لا شك فيه أن الافتراض على هذا النحو لا يتفق والواقع العلى حيث أنه يكون من النادر أن تصبح التدفقات النقدية الفعلية فى حالة تنفيذ الاقتراح مطابقة تماما للتدفقات النقدية التى سبق التنبؤ بها عند دراسة الاقتراح . وتبرز المشكلة فى الأساس من عدم توافر البيانات التى تسمح بتقدير التدفقات النقدية بدقة وبذلك يواجه المشروع بحالة عدم التأكد Uncertainty فهناك مجموعة من الأحداث غير المتوقعة التى قد تؤثر على دقة التنبؤات ولا يكون للمشروع تأثير فيها ومن أمثلتها :

١ - أحداث على المستوى الدولى كحالة نشوب حرب أو حدوث تغيرات غير متوقعة فى العلاقات الخارجية بين الدولة ودول العالم

الخارجى .

٢ - أحداث على المستوى القومى : اقتصادية وسياسية واجتماعية . . .

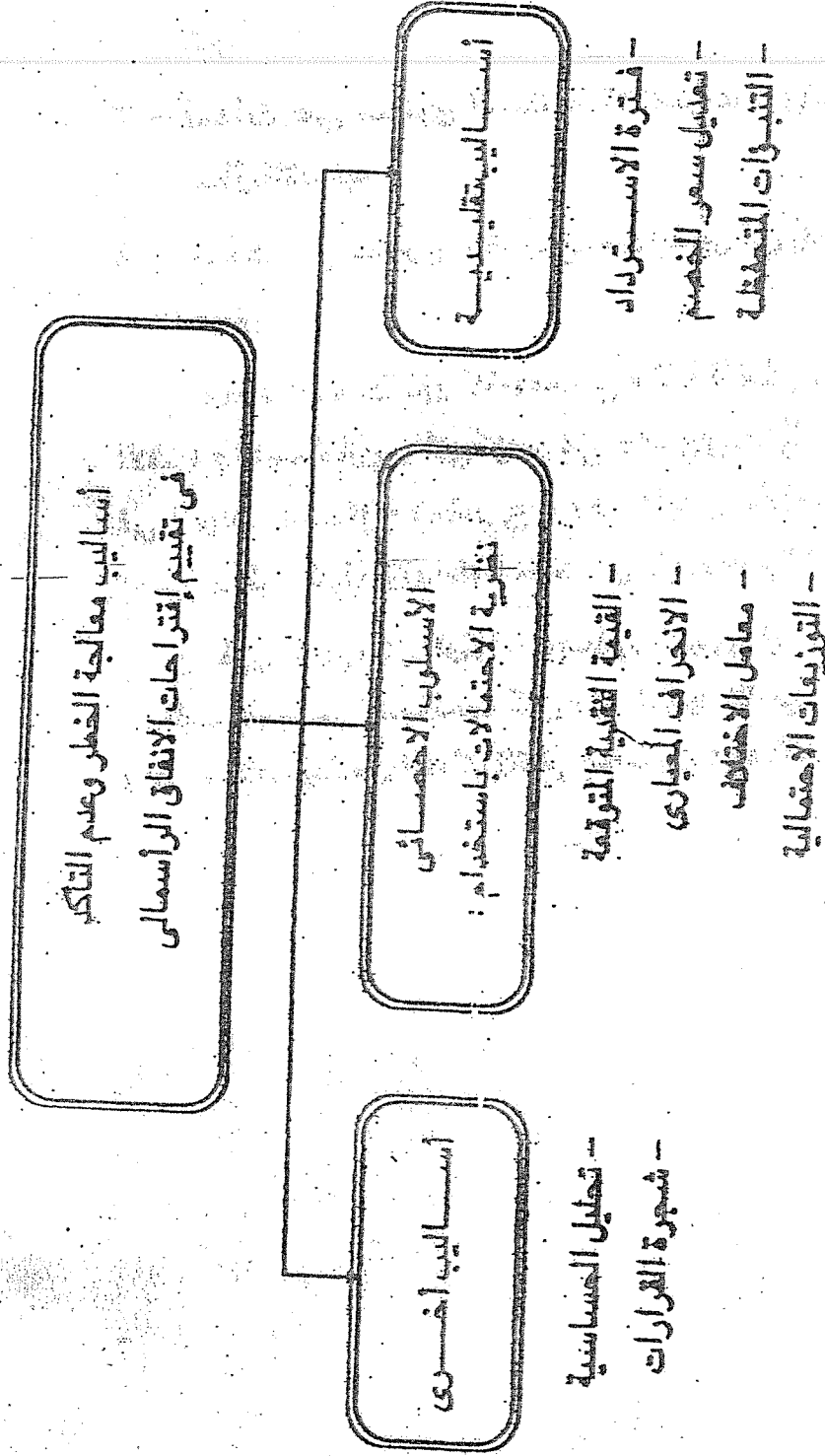
الخ.

٣ - أحداث على مستوى الصناعة كالاختراعات والتقدم التكنولوجي في مجال التصنيع .

٤ - أحداث على مستوى المشروع مثل التغيير في إدارة المشروع ، نشوب حريق ...

وهذه الأحداث غير المتوقعة هي منشأ الخطر risk الذي يواجه تنفيذ الاقتراح الاستثماري والتي تؤدي في حالة وقوعها إلى التغييرات التي تحدث في العوائد المستقبلية للمشروع . ومن الجدير بالذكر أنه كلما زادت هذه التغييرات للعوائد المتوقعة كلما كانت درجة المخاطرة أكبر .

على أنه لا يمكن الوقوف مكتوفي الأيدي إزاء هذه المشاكل . فهناك أساليب علمية لـ استخدامت كان من شأنها التقليل من حدة تأثير الخطر وعدم التأكد ولخص الشكل التالي مضمون هذه الأساليب :



ويمكن للقارئ أن يرجع إلى تفصيلات هذه الأساليب في مرجعنا
اقتصادي الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، إذا ما رغب في الوقوف
على هذه التفصيلات ^(١) . وسنكفي هنا بتوضيح أسلوب تحليل الحساسية
مع ذكر مثال توضيحي لبساطة هذا الأسلوب وانتشار استخدامه .

- تحليل الحساسية Sensitivity analysis

يلاحظ عند حساب معايير تقييم اقتراحات الانفاق الاستثماري أن
التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة) والتي يتم على أساسها تحديد
صافي القيمة الحالية ودليل الربحية وأيضاً معدل العائد الداخلي - تتأثر
بعوامل كثيرة منها :

- أسعار المواد والمنتجات .

- كميات المبيعات .

- مستوى الطاقة الانتاجية المستغلة .

- الحياة الانتاجية للمشروع .

- مدى ثبات عناصر التكاليف الأخرى .

والسؤال الآن : ماذا يحدث للمعايير التي يتم حسابها في ظروف
التكامل إذا تغير واحد أو أكثر من العوامل السابقة ؟ هل يظل صافي
القيمة الحالية كما هو ؟ هل يبقى دليل الربحية على ما كان عليه ؟ وهل
يتغير معدل العائد الداخلي للمشروع ؟

والاجابة على هذه التساؤلات يتطلب الامر إعادة الحسابات السابق
بيانها فيما ذكر مع الأخذ في الاعتبار تغيير أحد العوامل السابقة - ثم
إعادة الحسابات مرة أخرى مع تغيير عامل آخر وهكذا . . . حتى يمكن في

(١) سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ،
مدخل في التحليل واتخاذ القرارات ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،
١٩٨٦ ، ص ١٢٩ - ١٧٠ .

النهاية معرفة أثر التغير الذي يمكن أن يحدث في الاسعار أو الحياة الإنتاجية للمشروع أو كمية المبيعات مثلاً على صافي القيمة الحالية ودليل الربحية وعلى معدل العائد الداخلي .

ويطلق على إعادة هذه الحسابات بتحليل الحساسية . أى مدى تأثير ربحية المشروع أو حساسيته للتغيرات التي تطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر على المشروع . لهذا يستخدم تحليل الحساسية فى إعادة تقييم مقترحات الانفاق الاستثمارى فى ظروف الخطر وعدم التأكد .

مثال توضيحي :

بفرض أن المعلومات الآتية مستمدة من دراسة أحد المقترحات

الاستثمارية :

ك = ٤٠٠٠٠ وحدة	كمية المبيعات
س = ٥	سعر بيع الوحدة
م = ٤	تكلفة الوحدة الكلية
ن = ٥ سنوات	فترة حياة المشروع
ت = ٥٠٠٠٠٠	التكلفة الاستثمارية
وع صفر	

والمطلوب اختبار حساسية صافي القيمة الحالية إذا انخفض سعر البيع للوحدة بنسبة ٢٠٪ لاحتمال تدخل الدولة فى تحديد سعر البيع مع عدم دفع اعانة المنتج - وزيادة كمية المبيعات بنسبة ١٠٪ نتيجة لانخفاض الثمن - وانخفاض تكلفة الوحدة بنسبة ٥٪ للوصول حجم الانتاج إلى الطاقة القصوى ، إذا كان معدل تكلفة الاموال ٢٠٪

على ضوء البيانات السابقة فإن :

التدفق النقدي السنوي فى حالة البيع بخمسة جنيهات للوحدة

$$= (ك \times س) - (ك \times م)$$

$$400.000 = (4 \times 400.000) - (0 \times 400.000) =$$

التدفق النقدي السنوي في حالة انخفاض سعر البيع بنسبة ٢٠٪

$$11.000 = (2 \times 400.000) - (4 \times 400.000) =$$

السنة	القيمة الحالية للجنيه بمعدل خصم ٢٠٪	حالة بيع الوحدة بـ ٥ جنيهات تدفق نقدي	قيمة حالية	حالة بيع الوحدة بانخفاض ٢٠٪ تدفق نقدي	بانخفاض
١	١٠٠٠	(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)
٢	٨٣٣	٤٠٠	٨٨	٨٨	٨٨
٣	٦٩٤	٤٠٠	٨٨	٨٨	٨٨
٤	٥٧٩	٤٠٠	٨٨	٨٨	٨٨
٥	٤٨٢	٤٠٠	٨٨	٨٨	٨٨
٥	٤٠٢	٤٠٠	٨٨	٨٨	٨٨
مجموع القيمة الحالية	٣٣٦٨٨	١٩٦٦	٣٣٦٨٨	٣٣٦٨٨	٣٣٦٨٨

وعلى ذلك ستكون النتيجة هي رفض المشروع لعدم ربحيته إذا ما

تمت النولة على النحو السابق.

المبحث الثالث

تحليل الفعالية

Productivity Analysis

إن تقييم ربحية الاستثمار أو المشروع المقترح قد تم في المرحلة السابقة على أساس عمر المشروع كله . ولكن نعتن النتائج المرضية لهذا التحليل مع بعض التطاير غير المرضية كعجز مالي جوهري في بعض السنوات من عمر المشروع أو انخفاض بعض النسب أو المؤشرات عن السائد في المشروعات المثيلة أو الصناعة التي ينتمى لها المشروع . . لهذا يتطلب الأمر الاستعانة بتحليل الفعالية لكي يساعدنا في تقييم مدى تحقيق أهداف المشروع . فـالفعالية مقياس لمدى استغلال المشروع لموارده لتحقيق مجموعة نتائج وتحقيق الفعالية بأعلى النتائج مع أقل تكلفة للموارد . ويتطلب استخدام تحليل الفعالية ضرورة إعادة القوائم المالية الكاملة لمشروع على مدى عمره الافتراضي . وسنكتفي هنا بالتركيز على بعض نسب الفعالية . وفي هذا المجال يفضل استخدام أكثر من نسبة للارتفاع بمستوى قوة القياس . وفيما يلي بعض نسب الفعالية المقترحة استخدامها .